وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي – الأغواط

كلية العلوم الإنسانية والحضارة

قسم التاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر بعنوان:

مؤتمر الصومام من خلال كتابات علي كافي وبن يوسف بن خدة

من إعداد الطالب:

- متين عبد العزيز

إشراف:

د. قفاف عبد الرحمان

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
د.مريقي طارق	دكتور	رئيس اللجنة
د.كعبوش بومدين	دكتور	مناقشا
د.قفاف عبد الرحمان	دكتور	مشرفا

السنة الجامعية 2023/2022

شكر وعرفان

بسم الله الرحمان الرحيم و الصلاة و السلام علي سيد المرسلين
سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين

أما بعد

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي به لو لا ان هدانا الله
فنحمده كثيره جزيلا أولا وأخيرا

فقد ألهمني الصبر والتوفيق لإنجاز هذا العمل المتواضع راجياً منه
عز و جل السداد في مساري الدراسي إن شاء الله

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأساتذة المشرفين على
دعمهم المعنوي والعلمي طوال فترة الدراسة

وأتقدم أيضا بالشكر والعرفان الى زملائي في الدراسة
في إتمام هذا العمل .

الإهداء

تبارك الذي انعم علينا بنعمة العقل وأنار سبيلنا

بنور العلم ومهد لنا طريق النجاح وكلل نجاحنا

بهذا العمل المتواضع، الذي وددت أن اهديه إلى من مازالوا

بجانبي وساندوني، إلى أعز ماكنت أملك وأعز

والديا حفظهما الله الى كل من ساندني في الحياة الى كل

الأعزاء، الى كل الأحبة والأهل وكل من وسعهم قلبي ولم

يسعهم قلمـي.

متين عبد العزيز

الملخص:

يعتبر مؤتمر الصومام بداية مرحلة حاسمة في تطور كفاح الشعب الجزائري من أجا تحقيق استقلاله وحريته وتظهر أهميته في أنه أول محاولة لإعطاء مفهوم متماسك للثورة وحدد الأهداف والوسائل النضالية في بيان سياسي مهم وهذا يذكرنا في تاريخ 20 اوت 1956

:فترات تاريخنا المجيد لكونه يرتبط بالجلسات التقييمية الأولى التي عقدتها جبهة التحرير الوطني بعد عامين من الكفاح المسلح

والحديث عن مؤتمر الصومام فهي تبرز إحدى أعظم صفحات تاريخنا المجيد ونرد الجميل الى العضماء الذين فجروا ثروة الفاتح نوفمبر 1954 سواء الذين استشهدو في ساحات المعارك أو أولئك الذين واصلوا الجهاد بعد الاستقلال في إطار بناء الدولة الجزائرية الحديثة.

Abstract

The Soummam Conference is considered the beginning of a decisive stage in the development of the struggle of the Algerian people to achieve their independence and freedom, and its importance appears in that it is the first attempt to give a coherent concept to the revolution and define the goals and means of struggle in an important political statement, and this reminds us of the date of August 20, 1956 .

The periods of our glorious history because it is linked to the first evaluation sessions held by the National Liberation Front after two years of armed struggle

Talking about the Soummam Conference, it highlights one of the greatest pages of our glorious history and we return the favor to the members who blew up the wealth of the conqueror in November 1954, whether those who were martyred on the battlefields or those who continued jihad after independence within the framework of building the modern Algerian state.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

شكر وعرفان	
اهداء	
الفهرس	
مقدمة	أ
الفصل الأول: ظروف و عوامل اندلاع الثورة الجزائرية (1954)	
تمهيد	**09**
المبحث الأول: التحضير للثورة التحريرية	**10**
المطلب الاول: اللجنة الثورية للوحدة و العمل	10
المطلب الثاني: المجموعة الاثنان و عشرون (22)	14
المطلب الثالث: المنطقة الخاصة	
المبحث الثاني: اندلاع الثورة التحريرية	**24**
المطلب الاول: ظروف انطلاق الثورة الجزائرية	24
المطلب الثاني: التنظير للثورة من خلال بيان أول نوفمبر 1954.	26
المطلب الثالث: اهداف و مبادئ بيان اول نوفمبر	32
المبحث الثالث: المواقف المحلية و الخارجية من اندلاع الثورة التحريرية	**35**
المطلب الاول : موقف الفرنسية من اندلاع الثورة التحريرية	35
المطلب الثاني: المواقف الجزائرية من اندلاع الثورة التحريرية	36
المطلب الثالث: موقف الدول العربية و الغربية من اندلاع الثورة التحريرية	38
خلاصة الفصل الأوال	40
الفصل الثاني: مؤتمر الصومام و اعادة هيكلة مسار الثورة	
المبحث الاول: ظروف انعقاد و تحضير لمؤتمر الصومام 20 اوت 1956	**42**
المطلب الاول: الظروف انعقاد مؤتمر الصومام	42
المطلب الثالث: التحضير لمؤتمر الصومام	47
المطلب الثالث: انعقاد مؤتمر الصومام	48

فهرس المحتويات:

المبحث الثاني: نتائج قرارات مؤتمر الصومام	**49**
المطلب الاول: اهم القرارات التنظيمية للمؤتمر	49
المطلب الثاني: اهم المواقف و الانتقادات الموجهة لمؤتمر الصومام	55
المطلب الثالث: مبادئ مؤتمر الصومام	59
المبحث الثالث: الهيئات القيادية للثورة المنبثقة عن المؤتمر	**62**
المطلب الاول: الهيئات السياسية الاولى لقيادة الثورة (1956 – 1958)	62
المطلب الثاني: الهيئات القيادية الخارجية للثورة	65
المطلب الثالث: عوامل التأزم الداخلي في هيئات قيادة الثورة	67
خلاصة الفصل الثاني	70
الفصل الثالث: مواقف بن يوسف بن خدة و علي كافي من الثورة التحريرية و مؤتمر الصومام	
تمهيد	**72**
المبحث الاول: مواقف بن يوسف بن خدة من الثورة التحريرية و مؤتمر الصومام	**73**
المطلب الاول: لمحة تاريخية عن حياة بن يوسف بن خدة	73
المطلب الثاني: مسار و مواقف بن يوسف بن خدة في الحركة الوطنية (1942 – 1954)	75
المطلب الثالث: مواقف و مهام بن يوسف بن خدة اثناء الثورة التحريرية	78
المطلب الرابع: دور بن يوسف بن خدة في مؤتمر الصومام	80
المبحث الثاني: مواقف علي كافي من الثورة التحريرية و مؤتمر الصومام	**82**
المطلب الاول: لمحة تاريخية عن حياة علي كافي	82
المطلب الثاني: مسار و مواقف علي كافي في الحركة الوطنية (1942 – 1954)	83
المطلب الثالث: مواقف و مهام علي كافي اثناء الثورة التحريرية	85
المطلب الرابع: دور علي كافي في مؤتمر	86
خلاصة الفصل الثالث	89
الخاتمة	91

المقدمة

تمكن الشعب الجزائري بقيادة جبهة التحرير الوطني من النصر وتحقيق الاستقلال الوطني بعدما قدم مليون ونصف المليون من الشهد أثناء الثورة 1954 -1962 من خيرة أبنائه ثمنا لذلك، كما عانى من كل ويلات الحرب التي فرضها عليه الاستعمار الفرنسي، لما تعرض له من جرائم متنوعة مست كل جوانب الحياة، فتفنن الجيش الفرنسي في عمليات القتل الجماعي والفردي، كما استعمل التهجير والتعذيب والتفقير الجماعي للعزل، فأحاط البلد بسياج من حديد، وأقام المعتقلات والمحتشدات والمناطق المحرمة.

وقد حاول الاستعمار الفرنسي قمع الثورة بكل ما يملك من قوة وتنوع أسلحته وقوانينه الردعية ناهيك عن سياسة القمع والمناورات السياسية ولكن بفضل عزيمة الشعب الجزائري والتفافه حول جبهته وإصراره على استرجاع أرضه من المستعمر، وخاصة ثبات جبهة التحرير على مواقفها التي أقرتها في مواثيقها من مبادئ أساسية التي ضحى من أجلها الشهداء وهي الوحدة الترابية والسيادة الكاملة، وفرض منطق الجبهة في المفاوضات على الطرف الفرنسي.

جاء دور المعركة الحقيقية ضد المستعمر لكن في خضم هذه المعركة لم تقتصر مهمة قادة الثورة التحريرية على القيام بشن العمليات العسكرية ضد الجيش الفرنسي وإنما تعدته إلى مهمة أصعب، تتجسد في توعية وتعبئة الجماهير بمختلف فئاتها وشرائحها الاجتماعية واقناعها بحتمية العمل المسلح المتواصل لتحقيق هذه الغاية التي ستمكن الثورة في الأخير من تعزيز امكانياتها المادية والمعنوية.

يعد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 من أبرز أحداث الثورة التحريرية الوطنية من حيث أنه كان ضرورة قد أدركها أعضاء لجنة الستة الذين اتفقوا مبدئها على الالتقاء بعد موعد تفجير الثورة بما يقارب شهرين، وخلال مراحل الثورة المختلفة اتبعت الثورة الجزائرية استراتيجية عسكرية مختلفة الأسلوب والمنهج ومتفقة في المبادئ والتصورات، لقد استطاعت جبهة التحرير الوطني أن تقود الثورة ، رغم الامكانيات البسيطة التي كانت في حوزتها ، ضد دولة استعمارية تفوقها عدة وعتادا ومدعمة من قبل الحلف الأطلسي ، لكن الثورة استطاعت بفضل التحام الشعب حولها أن تدخل مرحلة جديدة بعد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 ، الذي نظم البلاد تحت قيادة مركزية ، وتنظيم جيشا نظاميا وهياكل تنظيمية للثورة ، كما اوجد ميثاقا تسير عليه الثورة وتنظم من جلاله علاقاتها ، واستطاعت بفضله أن تتغلب على دولة من أقدم الدول الاستعمارية ، وتحقق الهدف الذي اندلعت من أجله الثورة ، والمتمثل في الاستقلال التام.

و لقد شهدت الثورة التحريرية عدة شخصيات لعبت دورا بارزا في نجاح هذه الثورة و أوصلت الجزائر الى الاستقلال و لعل من الشخصيات التي حاولت خدمة هذا الوطن، وساهمت في العديد من محطاته النضالية ضد مختلف السياسات الاستعمارية، المناضلين والمجاهدين السيد بن يوسف بن خدة، و السيد علي كافي.

أسباب اختيار الموضوع

لقد توفرت لدينا أسباب لاختيارنا لهذا الموضوع و يمكن أن نذكر منها:

إن اختيارنا للموضوع جاء رغبة منا للمساهمة قدر المستطاع في الإجابة عن تلك التساؤلات وتفاصيل أكثر من الأحداث والمواقف المتباينة، لقيادة الثورة بعد مؤتمر الصومام ومدى تأثيرها على مسار الثورة التحريرية.

قلة الدراسات حول هتين الشخصيتين التي لم تنل حقها من الدراسة التاريخية الموضوعية، مع محاولة إزالة الغموض الذي اكتنف هتين الشخصيين البارزتين، والكشف عن أهم الصفات التي تميزت بها، ومعرفة الدور الذي لعبتاه في انعقاد مؤتمر الصومام و الرأي الذي قدماه في شهادتهما حول هذا الأخير.

إشكالية البحث:

يعد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 أهم حدث في تاريخ الثورة التحريرية بحيث شهد هذا الحدث عدة شخصيات من بينها الشخصيتين السيد بن يوسف بن خدة والسيد علي كافي و نحن نحاول دراسة دورهما في هذا الحدث العظيم بحيث نطرح الإشكالية التالية:

فيما يتمثل دور الشخصيتين بن يوسف بن خدة وعلي كافي في تنظيم و انعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- إلى أي حد أثرت قرارات مؤتمر الصومام على مواقف قادة الثورة؟
- ما هي المواقف النضالية والسياسية للشخصين بن يوسف بن خدة وعلي كافي في الحركة الوطنية و الثورة التحريرية؟
- ما هي المواقف النضالية والسياسية للشخصين بن يوسف بن خدة وعلي كافي في مؤتمر الصومام؟

منهجية البحث:

من أجل المساهمة في بناء منظومة علمية أكاديمية هدف إلى الاستفادة من الجوانب الايجابية للبحث اعتمدت المنهج التاريخي الوصفي الذي يعتمد على وصف شخصيتي بن يوسف بن خدة و علي كافي و مراحل نضالهما، والمنهج التاريخي التحليلي لدراسة الحوادث التاريخية ومناقشتها قصد الوصول إ الى استنتاجات وأحكام، وترتيب الأحداث التاريخية ترتيبا كرونولوجيا.

خطة البحث:

لقد قمنا بتقسيم دراستنا الى ثلاث فصول الفصل الأول عبارة عن ظروف و عوامل اندلا ع الثورة الجزائرية (1954) و لقد تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث فبالنسبة للبحث الأول فهو عبارة عن التحضير للثورة التحريرية و لقد تطرق فيه الى اللجنة الثورية للوحدة و العمل، والمجموعة الاثنان و عشرون (22)، و الى المنطقة الخاصة. أما المبحث الثاني فهو عبارة عن اندلا ع الثورة التحريرية و تطرقنا فيه الى ظروف انطلاق الثورة الجزائرية، و التنظير للثورة من خلال بيان أول نوفمبر 1954، اهداف و مبادئ بيان اول نوفمبر. أما المبحث الثالث فهو المواقف المحلية و الخارجية من اندلا ع الثورة التحريرية و تطرق فيه الى موقف الفرنسية من اندلا ع الثورة التحريرية، المواقف الجزائرية من اندلا ع الثورة التحريرية ، و موقف الدول العربية و الغربية من اندلا ع الثورة التحريرية. و بالنسبة للفصل الثاني فقد تحدثنا عن مؤتمر الصومام و اعادة هيكلة مسار الثورة و لقد قسمناه الى ثلاث مباحث، المبحث الأول عبارة عن ظروف انعقاد و تحضير لمؤتمر الصومام 20 اوت 1956 و تحدث فيه عن الظروف انعقاد مؤتمر الصومام، و التحضير لمؤتمر الصومام، وانعقاد

مؤتمر الصومام، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا الى نتائج قرارات مؤتمر الصومام و لقد تحدثنا فيه عن اهم القرارات التنظيمية للمؤتمر، و عن اهم المواقف و الانتقادات الموجهة لمؤتمر الصومام، و عن مبادئ مؤتمر الصومام، و بالنسبة للمبحث الثالث فقد تطرقنا الى الهيئات القيادية للثورة المنبثقة عن المؤتمر، و لقد ذكرنا فيه الهيئات السياسية الاولى لقيادة الثورة (1956 – 1958)، و الهيئات القيادية الخارجية للثورة، و عوامل التأزم الداخلي في هيئات قيادة الثورة، و الأخير نذكر الفصل الثالث و هو عبارة عن مواقف بن يوسف بن خدة و علي كافي من الثورة التحريرية و مؤتمر الصومام و لقد تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين هما كما يلي المبحث الأول عبارة عن مواقف بن يوسف بن خدة من الثورة التحريرية و مؤتمر الصومام و لقد تطرقنا فيه الى اللمحة التاريخية عن حياة بن يوسف بن خدة، و الى مسار و مواقف بن يوسف بن خدة في الحركة الوطنية (1942 – 1954)، و الى مواقف و مهام بن يوسف بن خدة اثناء الثورة التحريرية، و الى دور بن يوسف بن خدة في مؤتمر الصومام.

أما المبحث الثاني فهو عبارة عن مواقف علي كافي من الثورة التحريرية و مؤتمر الصومام و لقد تطرقنا فيه الى اللمحة التاريخية عن حياة علي كافي، و الى مسار و مواقف علي كافي في الحركة الوطنية (1942 – 1954) والى مواقف و مهام علي كافي اثناء الثورة التحريرية، والى دور علي كافي في مؤتمر الصومام. ثم اتممنا دراستنا بخاتمة تطرقنا فيها الى جميع النتائج المستخلصة من الموضوع.

المصادر والمراجع:

اعتمدنا في هذه المذكرة على جملة من المصادر و المراجع التي تتصل اتصال مباشرا بالموضوع ، كما اعتمدنا على مراجع ثانوية لها هي الأخرى علاقة بموضوع الدراسة، و من بين المصادر التي اعتمد عليها هي مذكرات للسيد علي كافي ، و مذكرات للسيد محمد بوضياف، و مذكرات للسيد بن يوسف بن خدة و غيرها من مذكرات وعماء الثورة التحريرية، أما عن المراجع فهناك كتب مرجعية كثيرة تحدثت عن الثورة التحريرية و أحداثها و شخصياتها، فيأتي في مقدمتها كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954 – 1962 لمحمد العربي الزبيري و كتاب مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1954 – 1962م لمحمد لحسن أزغيدي، و غيرها من المراجع التي لا تقل أهمية من المراجع التي ذكرناها، إضافة الى المجالات و المذكرات و الملتقيات.

صعوبات الدراسة:

مثل كل باحث فقد واجهتني صعوبات كثيرة، يمكن حصرها فيما يلي:

- قلة المصادر والمراجع التي تتحدث عن هذه الشخصيتين.
- بعض المؤلفات التي تناولت تاريخ ثورة و تاريخ الشخصيتين كان باللغة الفرنسية، وهذا ما تطلب مني جهدا مضاعفا لترجمتها.
- نقص المكتبات الالكترونية التاريخية صعب لنا البحث و الدراسة

الفصل الأول: ظروف و عوامل اندلاع الثورة الجزائرية (1954)

تمهيد:

لقد انطلقت الثورة التحريرية في آخر ليلة من ليالي شهر أكتوبر سنة 1954 في وقت كان الفرنسيون يحتفلون بعيد القدسين و الجزائريون ينتظرون المولد النبوي الشريف. وإن رمزية هذه المقاربة تظهر الأمر وكأنه كان يعبر عن إرهاص على انبعاث ومولد الأمة الجزائرية السيدة من جديد ونهاية عهد استعماري جائر ومظلم،بو قد أسفرت أحداث صبيحة أول نوفمبر 1954 عن وضع جديد تميز ببدء مرحلة مواجهة شرسة بين ثوار امتلكوا العزيمة و الايمان رغم قلة ذات السيد و الأنصار، و بين قوة استعمارية كانت تعد من بين قوى العالم العسكرية والسياسية الكبرى التي تمتلك ترسانة و أرماده متقدمة على امتداد النطاق الجغرافي الذي يتحدد من خلاله حيز الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية فيما وراء البحار.

و في هذا الفصل سوف نتطرق الى ظروف و عوامل اندلاع هذه الثورة المباركة بحيث قسمناه الى ثلاث مباحث، المبحث الاول عبارة عن تحضير للثورة التحريرية، اما المبحث الثاني فهو عبارة عن ظروف اندلاع الثورة التحريرية، اما المبحث الثالث فهو عبارة عن المواقف الداخلية و الخارجية لاندلاع الثورة التحريرية.

المبحث الأول: التحضير للثورة التحريرية

المطلب الاول: اللجنة الثورية للوحدة و العمل C.R.U.A

بعد اكتشاف المنظمة الخاصة OS سنة 1950 عملت السلطات الفرنسية بسياسة قمعية استهدفت بها العناصر الثورية الشابة التي من شأنها أن تشكل أي تنظيم عسكري ثوري جديد، في حين أن قيادة حزب الشعب تأثرت بالافكار الإصلاحية (الانتخابات) إلا أنها ما لبثت أن وقعت في أزمة عميقة، في مقدمتها الصراع بين المصاليين و المركزيين.[1]

أدى طرح مصالي الحاج لمشكلة الخلاف القائم بينه بين غالبية أعضاء اللجنة المركزية على القاعدة النضالية في ديسمبر 1953 الى انتشار خبر هذا الخلاف على اوسع نطاق في غضون الفصل الاول من عام 1954 والى انحياز الأغلبية الساحقة إلى صفه في الجزائر وفرنسا بمن فيهم عناصر المنظمة الخاصة إلا أن ما ينبغي تسجيله، أن عناصر هذه الأخيرة لا يقدمون نفس التحليل للازمة الحزبية التي كانت قائمة؛ فهم يجمعون على ضرورة تكوين أداة عسكرية، والدخول دون مماطلة في الكفاح المسلح، لكن آراءهم تختلف عندما يتعلق الأمر بحصر المسؤوليات حول الانقسامات والتناحر الذي كان الحزب يعيشه.[2]

ففي الوقت الذي نجد فيه ثوار منطقة القبائل يحملون المسؤولية الكاملة إلى اللجنة المركزية، نجد العناصر المختفية في فرنسا، وعلى رأسها محمد بوضياف مسؤول التنظيم في اتحادية الحزب هناك، ومساعده مراد

[1] – عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية و نصوصها الاساسية 1954 – 1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 10.

[2] – عبد المالك بوعويرة، اللجنة الثورية للوحدة و العمل و دورها في الازمة الحزبية لحركة الاتصار للحريات الديموقراطية (23 مارس 1954 – 01 نوفمبر 1954)، مجلة الحوار الفكري، المجلد 15، العدد 02، جامعة أدرار، 2020، ص 61.

ديدوش، يتهمون مصالي صراحة، بينما نجد فريقا ثالثا، يتوزع بين جماعة القاهرة والعناصر الهاربة، يدعوا إلى الحياد المطلق بين المجموعتين المتصارعتين، وهذا الانقسام لم يمنع بوضياف ومجموعته من لم شتات العناصر المتشددة المعادية لرئيس الحزب، تحت غطاء إصلاح ذات البين ورأب الصدع بين الطرفين المتنازعين.[1]

و لقد كتب محمد بوضياف بشأن الأزمة الحزبية مايلي:" **و كمسؤولين عن المنظمة الخاصة أعلمناه بواسطة فلالي بأننا كمناضلي القاعدة (خلافا لأعضاء هيئات القيادة) سنبقي في مناصبنا دون ان تنحاز لأحد، اذ التزم مصالي من جهته بحسم النزاع في الأوساط الحزبية**..." لكن مصالي لم يلتزم بما طلب منه، مما جعل الأزمة تخرج عن الإطار التنظيمي، لتنتقل إلى قارعة الطريق -كما عبر عن ذلك المناضل عيسى كشيدة-، وتضرب وحدة الحزب، فكان لذلك انعكاسات خطيرة على سيرة المناضلين ذاتها؛ حيث وجد مناضلون عانوا المحن والصعاب أنفسهم متخندقين في معسكرين متعارضين، ويتصرفون تصرفات تسيء إلى سمعة الحزب وماضيه النضالي المشرف.[2]

فشهادة **محمد بوضياف** تشير صراحة بأن عودته إلى أرض الوطن ارتبطت برغبته في الوقوف في وجه الدعاية المصالية، ورد العناصر التي تريد الانحياز إلى صف مصالي، ومن تم فإن موقفه يبدو في نظرنا ومنذ الوهلة الأولى منحازا لصف اللجنة المركزية، هذه الأخيرة التي كانت تريده في الجزائر للقيام بالعرض المذكور. وحسب **عيسى كشيدة**، فإن بوضياف عاد من فرنسا يوم 11 مارس 1954، حاملا لرسالة بعنوان (نداء الحكمة) و هي وثيقة أعدتها مجموعة من مسؤولي حركة الانتصار، ومنهم **راجف بلقاسم، وبن حبيلس**

[1] – محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، موفم للنشر و التوزيع، الجزائر 2006، ص 62.

[2] – عيسى كشيدة، مهندسو الثورة، شهادة، تر: موسى أشرشور، منشورات الشهاب، الجزائر، 2003، ص ص 60 – 61.

عبد المالك وأحمد مهساس، وتدعو هذه الوثيقة إلى تبني الحياد الإيجابي، إلا أن ما يسجل أن بوضياف كان منذ البداية يختلف في تصوره عن جوهر هذا النداء،

وفي هذا الإطار أكد لنا **أحمد مهساس** أن هذا الأخير لم يحترم ما تم الاتفاق عليه بفرنسا، حينما دخل أرض الوطن، مما أدى إلى تكريس الشقاق من جديد.[1]

باشر بوضياف تحركاته في كل الاتجاهات بمجرد دخوله إلى الجزائر، فاتصل بالعديد من إطارات الحزب الممثلين في مسؤولي الولايات و الدوائر، محاولا اقناعهم بمشروعية مسعاه، حاثا إياهم على الانضمام إلى مجموعة الثوريين فتوصل بدعم من **مصطفى بن بولعيد،** و تأييد من **ديدوش مراد والعربي بن مهيدي ورابح بيطاط،** إلى الاتفاق مع اثنين من المسؤولين الرئيسيين للجنة المركزية للحزب وهما: **بشير دخلي** مسؤول التنظيم، **ورمضان بوشبوبة** المراقب العام للحزب، على تأسيس **اللجنة الثورية للوحدة و العمل** (**C.R.U.A**) التي ظهرت في **23 مارس 1954** ويرمي هذا التنظيم المشكل من **بوضياف** و **بن بوالعيد** و **دخلي وبوشبوبة** إلى إعلان حركة رأي كفيلة تحافظ على وحدة القاعدة النضالية وتمنعها من الانسياق وراء أي من الطرفين بالشكل الذي يزيد الضغط، لفرض مؤتمر وحدوي ينقذ الحزب من الانقسام.[2]

[1] – عبد المالك بوعويرة، نفس المرجع السابق، ص 62.

[2] – عيسى كشيدة، نفس المرجع السابق، ص 63.

ان الهدف الرسمي والعلني من تأسيس اللجنة الثورية للوحدة و العمل، هو رأب الصدع بين الطرفين المتنازعين، وعدم ترك المناضلين ينجرون وراء الخلافات التي طفت على السطح، لضمان التماسك الداخلي، وتزويد الحزب بقيادة ثورية، للقضاء على الاستعمار الفرنسي.[1]

حيث نقرأ في وثيقة تأسيسها ما يلي:" **اجتمع لفيف من المسؤولين النزهاء الذين لم يضطلعوا بأية مسؤولية في النزاع القائم في الوقت الحاضر، لدراسة هذا الموقف من أجل إيجاد حل دائم له وملائم لكافة.... فقد قرروا العمل على إنقاذ تنظيم الحزب من الدمار... من أجل:**

- **حماية وحدة الحزب.**
- **الدعوة الى عقد مؤتمر يمثل الحزب كله تمثيلا حقيقيا**
- **الضرورة القصوى تجعل حزبنا أداة ثورية فعالة، يتحتم علينا إلى جانب أحزاب الأخوية في المغرب وتونس أن نعجل بالقضاء على الاستعمار الفرنسي..."[2]**

ان التاريخ الذي ظهرت فيه اللجنة الثورية للوحدة و العمل كان حساسا جدا، ولم يكن في صالح الطرف المصالي على الاطلاق، اذ كان ذلك قبيل تسليم اللجنة المركزية امام ضغط القاعدة، و تنازلها عن صلاحياتها لرئيس الحزب، و اعطاه قسما من المالية لتحضير المؤتمر في أجل أقصاه ثلاثة أشهر،وهذا أمام تعاظم موجة المؤيدين له،اعترافها بفشلها على المستوى القاعدي، مما اضطرها إلى ا[3]لتنازل لمصالي عن

[1] – شهادة محمد بوضياف، نقلا عن محمد عباس، ثوار ...عظماء، شهادات 17 شخصية ثورية، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 19.

[2] – عبد المالك بوعريوة، نفس المرجع السابق، ص 63.

[3] – محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر 1945، تر: عربي كبوية، دار الخليل القاسمي، الجزائر، 2010، ص 39.

صلاحياتها بخصوص تحضير المؤتمر ليتولى أنصاره إعداده كما يشاء. وقد اعتبر بلعيد عبد السلام هذا الموقف بمثابة استقالة جماعية ضمنية، ومن تم فقد عاد إلى سطيف ليخبر مناضليها في جمعية عامة، بأن اللجنة المركزية فضلت التضحية بنفسها، بدل التضحية بالحزب، و تحمل الهزيمة حتى لا تكون سببا في تصدع وحدة الحزب الا ان واقع الامر لم يكن كما ذكره بلعيد عبد السلام، و انما كانت اللجنة المركزية على علم بتحركات بوضياف وجماعته، لاسيما المناضلين لحول **حسين، وسيد علي عبد الحميد،** الذين كانا على اطلاع بتأسيس اللجنة الثورية.

المطلب الثاني: المنظمة الخاصة

أوكلت مهمة التنظيم وإنشاء هذه المنظمة إلى **محمد بلوزداد** الذي كان عمره 24 سنة، وكان يمتاز هذا الأخير بقيمة نادرة وكان نموذج للجيل الثوري وكان يحظى أيضا باحترام كبير بين المناضلين الذين شهدوا على ذكائه وتواضعه والكفاءة العالية مما جعله أهلا للقيادة، وفضلا عن ذلك بذل كل ما لديه من طاقة وجهد ونزاهة في سبيل إنجاح مشروع الاستقلال،حتى أثر ذلك على صحته وكان السيد محمد بلوزداد هو الذي يقوم بالتنسيق بينها وبين القيادة العليا للحزب[1]

أنشئت المنظمة الخاصة من أجل الإعداد للكفاح المسلح ، حيث كانت نقطة انطلاق الإعداد لأول نوفمبر تاريخيا و تنظيميا ، وكان رجال أول نوفمبر قد انحدروا من هذا التنظيم.[2]

[1] – أحمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الاالى الى الثورة المسلحة، تر: حاج مسعود مسعود، محمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003، ص 293.

[2] – بلحاج صالح، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008، ص 29.

1. شروط الانخراط في المنظمة الخاصة :

كانت عملية التجنيد تتم على طريقة اختيار الزميل لزميله ، وكان على المناضلين الموجهين نحو المنظمة الخاصة أن يخضعوا لعدد من الاختبارات التي لم تكن تفرض إلا على الذين امتحنوا داخل الحزب من قبل ، وعلى مستوى التحمل الجسدي و الشجاعة وكذا التكوين العسكري و الإيديولوجي .

فكان يتم الاتصال بالمرشح من قبل مسؤول أو مناضل من معارفه الذي يطلب منه تأكيد التحاقه بالمنظمة الخاصة في حالة التأكيد، عليه الإجابة على مجموعة من الأسئلة تتعلق بقناعته و الدوافع التي جعلته يلتحق بالعمل السري ، وبعد ذلك توضح له الأوامر الصارمة للمنظمة مثل : السر، الانضباط الصارم، الوفاء...، وإن وافق يؤمر بالتخلي تماما عن الحزب و العمل القانوني ، أياما بعدها يتم الاتصال به عن طريق مسؤول أخر (لقاء سري) يسأله إن كان لا يزال عازما على الدخول في المنظمة الخاصة ، حينئذ يؤدي اليمين على عدم إفشاء أسرار المنظمة، و يزود بالسلاح ، و يبقى الامتحان الأخير حيث يطلب من المرشح الحضور إلى موعد ، و يعتبر مجندا و يصبح عضوا في المنظمة الخاصة.[1]

كما يجب على المرشح او المنخرط ان يتمتع بالشجاعة، و ان لا يتجاوز عمره 30 سنة، كما تكون الاولية للأعزب في الانخراط للمنظمة الخاصة.[2]

[1] – محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، (1939 – 1951)، الجزء 02، تر: أمحمد بن البار، شركة دار الامة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2011، ص ص 1044 – 1045.

[2] – لمجد ناصر، أحاديث مع أحمد علي محساس أحد مهندسي الثورة التحريرية ، دار الخليل القاسمي للنشر و التوزيع، الجزائر، 2013، ص 51.

2. الفروع:

تم تقسيم المقاطعات الثلاث إلى مناطق على النحو التالي :[1]

مقاطعة الجزائر: حيث قسمت الى 05 مناطق حيث :

الجزائر1: شملت العاصمة و القبائل

الجزائر 2: شملت التيطري، متيجة، الشلف

مقاطعة قسنطينة: و قسمت الى ثلاث مناطق

مقاطعة وهران: و اعتبرت مقاطعة واحدة.

3. **تنظيم العمليات:**

على هذا الصعيد أنشئت مصلحة عامة تابعة لهيئة الأركان ضمت عدة شبكات مختصة كالتالي :[2]

- شبكة المتفجرات: مهمتها وضع القنابل المحرقة و الهجومية وكذلك دارسة تقنيات تخريب الجسور حيث أسندت مهمة الإشراف عليها إلى **عبد القادر بلحاج جيلالي** .
- شبكة الإشارة : مختصة في الراديو و الكهرباء ، وقد كونها المناضل **محمد ماروك** ، ثم أسندت إلى **عسلة رمضان**.

[1] – محفوظ قداش، نفس المرجع السابق، ص 1045.

[2] – العمري مومن، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال افريقيا الى جبهة التحرير الوطني، دار الطليعة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2003، ص ص 112 – 113.

- شبكة التواطؤ: تتمثل مهمتها في إيجاد مخابئ للمختفين أي المناضلين الذين تبحث عنهم السلطات الاستعمارية، وكذلك إعداد المخابئ للأسلحة والذخيرة.

- شبكة الاتصالات : مهمتها شراء أجهزة الاتصالات و التدرب على استعمالها ، ويشرف عليها اختصاصيون في حدود إمكاناتهم .

- شبكة الاستعلامات : مختصة في التعرف والإطلاع على تنظيمات و تحركات الأجهزة العسكرية و الإدارية و البوليسية الاستعمارية ، كما تعاقب الخونة الذين يتعاملون مع فرنسا.

4. التنظيم العسكري:

تم إخضاع المجندين إلى نظام عسكري قائم على تقسيمهم إلى مجموعات و أنصاف مجموعات حتى تسهل عملية تكوينهم و مراقبتهم في الوقت نفسه، حيث تشكلت هذه المجموعات كالتالي:[1]

- **المجموعة:** تظم 04 عناصر بما فيهم القائد.

- **الفصيلة:** تظم 03 مجموعات زائد القائد

- **المفرزة:** تظم 03 فصائل زائد القائد

كان هناك تكوين عسكري نظري و تطبيقي لا يختلف عن أي تكوين عسكري آخر، خاصة حرب العصابات التي تعد أكثر الأساليب استعمالا ، حيث اتبعت المنظمة الخاصة هذا الأسلوب الذي يعتمد

[1] – هشماوي مصطفى، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2010، ص 63.

على عنصري المفاجأة و العدد القليل من الجنود و على السرعة في التنفيذ و الانسحاب بأقل خسارة ممكنة.

التكوين العقائدي:

خضع منخرطي المنظمة الخاصة إلى تكوين عقائدي يحميهم من أي تردد أو انزلاق أو ضعف، حيث انصب التكوين العقائدي على محورين أساسين:

الإسلام: من خلال إتباع قواعد الشريعة الإسلامية، وتجنب جميع المحرمات، و كانوا يتلقون دروسا في الجهاد و الصبر و الايمان، و كذلك التركيز على القارن الكريم و الآيات الحاثة على الشجاعة و القدرة على مواجهة العدو و الانتصار عليه.[1]

الهيكلة: أسندت قيادة المنظمة الخاصة إلى محمد بلوزداد و ذلك بمساعدة أحمد محساس ، حيث تكونت هذه الأخيرة من العناصر التالية أسمائهم : **محمد بلوزداد ، حسين ايت أحمد ، بلحاج جيلالي ، أحمد بن بلة ، محمد بوضياف ، رجيمي جيلالي ، أحمد محساس ، محمد ماروك.**[2]

حيث أسس هيئة الأركان الأولى للمنظمة وجعل حسين أيت أحمد مساعدا له ، و قد كانت تشكيلة هيئة الأركان الأولى للمنظمة الخاصة التي كونها بلوزداد على النحو التالي:[3]

[1] – العمري مومن، نفس المرجع السابق، ص 114.

[2] – بوحوش عمار، ،التاريخ السياسي للجازئر من البداية و لغاية 1962، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997، ص 320.

[3] – بن خدة بن يوسف ،جذور أول نوفمبر 1954، تر ، مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2012، ص ص 182 – 183.

– قائد الأركان : **محمد بلوزداد** .

– نائب قائد الأركان و مسؤول منطقة القبائل : **حسين أيت أحمد** .

– مسؤول عمالة قسنطينة : **محمد بوضياف** .

– مسؤول عمالة الجزائر 1: (التيطري ، متيجة ، العاصمة): **جيلالي رجيمي**

– مسؤول عمالة وهران : **أحمد بن بلة** .

وبسبب مرض خطير ألم بالمناضل محمد بلوزداد ، اضطرت قيادة الحركة إلى تعيين رئيس جديد للمنظمة الخاصة، وتم ذلك في اجتماع **زدين** المعروف في شهر ديسمبر 1948، حيث اختير المناضل **حسين ايت أحمد** في نهاية أشغال الاجتماع في الأسبوع الأول من شهر جانفي 1949 رئيس للمنظمة الخاصة.

اختير المناضل حسين ايت أحمد في نهاية أشغال الاجتماع في الأسبوع الأول من شهر جانفي 1949 رئيس للمنظمة الخاصة. [1]

5. النشاط:

ومن أهم الأعمال التي قامت بها المنظمة الخاصة هي مهاجمة مركز بريد وهران يوم 05 أفريل 1949 بحيث جرت عملية سطو مسلح على البريد المركزي بوهران.[2]

[1] – العمري مومن، نفس المرجع السابق، ص 117.

[2] – لحرش ابراهيم، الجزائر ارض الابطال 1954، (د.م.ن)، (د.ت.ن)، ص 66.

محاولة تخريب النصب التذكاري **"بكاشرو"** في اكتوبر 1949 الذي دشنه **مارسيل ايدمون نايجلان بكاشرو** ، إحياءا لذكرى الأمير عبد القادر حيث اعتبر الوطنيين ذلك إهانة و لم يتقبلوا الأمر.

كما كان من بين نشاطات المنظمة، كتابة البيانات و نشرها و توزيع المنشورات السرية، إضافة إلى إصدار كتيبات عن أعمال الاستعمار الوحشية والقيام بعمليات إعلامية لفضح المؤامرات.

المطلب الثالث: المجموعة الاثنان و عشرون (22)

بعد المساعي والأعمال التي قامت بها اللجنة الثورية للوحدة والعمل على مدار ثلاثة أشهر، اتضح لعناصرها أن النزاع بين "المصاليين" و "المركزيين" يتفاقم يوما بعد يوم، وأنه لابد من تغيير الإستراتيجية للوصول إلى الهدف المنشود، المتمثل في إعلان الكفاح المسلح، فكانت الدعوة لاجتماع الاثنين والعشرين.[1]

دعا إلى الاجتماع ونظمه كل من: بوضياف بن بوالعيد، ديدوش مراد، بن مهيدي وبيطاط، أما بقية المشاركين الآخرين فكانوا كلهم من قدماء المنظمة الخاصة رغم أنهم كانوا مطاردين من قبل الشرطة الفرنسية.[2]

و من المنظمين الذين سبق ذكرهم حسب محمد بوضياف هم:[3]

[1] – عبد المالك بوعريوة، نفس المرجع السابق، ص 68.

[2] – Mabrouk Belhocine: Le courrier Alger le caire 1954. 1956 et le congrès de la Soummam dans la Révolution ; casbah ; éditions, Alger, 2000, p 34.

[3] – محمد بوضياف، التحضير لاول نوفمبر، نفس المرجع السابق، ص 43.

- **من الجزائر العاصمة:** عثمان بلوزداد، محمد مرزوقي، زبير بوعجاج، إلياس دريش (صاحب البيت الذي انعقد فيه الاجتماع).

- **من البليدة:** سويداني بوجمعة، بلحاج بوشعيب (المدعو سي أحمد).

- **من وهران:** يوصوف عبد الحفيظ، بن عبد المالك رمضان.

- **من قسنطينة:** محمد مشاطي، عبد السلام حباشي، رشيد ملاح، السعيد بوعلي (المدعو لاموطا).

- **من الشمال القسنطيني:** يوسف زيغود، عبد الله بن طوبال، مصطفى بن عودة.

- **من الجنوب القسنطيني:** عبد القادر العمودي.

- **من منطقة سوق أهراس:** مختار باجي.

ووجهت الدعوة لأشخاص آخرين لحضور الاجتماع ومنهم محمد معيزة مسؤول سطيف، وعبد الحميد مهري، لكنهما اعتذرا عن الحضور ، و انعقد الاجتماع بمنزل إلياس دريش بحي كلوصالبيي(المدنية) بالجزائر العاصمة، أنه انعقد في النصف الثاني من 27 جوان 1954، حسب ما ذكره محمد بوضياف.و إعتبر المجتمعون الحدث بمثابة بعث جديد للمنظمة الخاصة، وكثأر لهم من كل العناصر القيادية في الحزب، التي أسهمت في القضاء عليها بطريقة أو بأخرى، بحكم أنهم كانوا يرون بأنهم يمثلون أجدر وطنية في كامل الشمال الإفريقي، لذلك فإنهم كانوا يتحملون بصعوبة رؤية تطور النضال في الجارتين تونس والمغرب، في الوقت الذي كانت الأمور تبدو خلاف ذلك في الجزائر، قد ترأس الجلسة مصطفى بن بوالعيد، وقد

خصصت لعرض التقرير الذي أعد أثناء الاجتماعات التحضيرية وذلك من قبل محمد بوضياف، بمساعدة وتدخل بن مهيدي وديدوش بين الفينة والأخرى، وقد تطرق هذا التقرير إلى جملة من مسائل هي:[1]

تاريخ المنظمة الخاصة منذ تأسيسها إلى حلها.

حصيلة الاضطهاد والتنديد بالموقف الاستسلامي لقيادة الحزب.

العمل المنجز من قبل قدماء المنظمة الخاصة بين 1950 – 1954.

الأزمة الحزبية وأسبابها العميقة، التي أدت إلى انشقاق الحزب.

– شرح موقف أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل بالنسبة للأزمة وللمركزيين.

– تطور الوضعية في كل من تونس والمغرب، لوجود حرب تحرير فيهما مع بقاء الوضع في الجزائر في حالة أزمة، وكان ختام هذا التقرير بعبارة تقول: "**يجب علينا نحن قدماء المنظمة الخاصة أن نتشاور ونقرر مصير مستقبلنا**".

ولذلك فإن الجلسة المسائية خصصت للمناقشة في جو صريح فبرز موقفان: أحدهما يدعو إلى الانتقال الفوري للعمل المسلح كوسيلة وحيدة لتجاوز الوضعية الخطيرة التي يعيشها الحزب والحركة الثورية إجمالا، والآخر يرى ضرورة التريث لأن وقت الشروع في العمل المسلح لم يحن بعد، لكنه لم يطعن في ضرورة الاتجاه إلى ذلك.[2]

[1] – عبد المالك بوعريوة، نفس المرجع السابق، ص 69.

[2] – محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر 1954، نفس المرجع السابق، ص 46.

و قد دار النقاش في جو طغى عليه الحماس من ناحية، والحقد على كل زعماء **ح.ش.ج – ح. .ا.ح.د** من جهة أخرى، وكان الخوف من تضييع فرصة الخروج من المأزق يسيطر بكل ثقله على المناقشات، حتى أن النقاش نفسه كان يبدو للمتحمسين أكثر من غيرهم طويلا، ، كأنه يخفي في طياته التردد والحسابات المسبقة و التي قد تتسبب في عرقلة الاتجاه إلى إعلان الثورة، وهذا ما لاحظه **بوجمعة سويداني** الذي ضاق ذرعا بما اعتبره ضربا من المماطلة.

وبعد مناقشات ديمقراطية وحادة حول كيفية تفجير الثورة والإعداد لها، تم انتخاب بوضياف منسقا وطنيا للتحضير للثورة، كما أتفق المجتمعون على إنشاء لجنة على شكل مجلس تكون فيه القيادة جماعية لتحضير الثورة، كانت مهمة هذه اللجنة تهيئة الظروف لبدء العمل المسلح، إن هذا الاجتماع كان بمثابة أول مجلس للثورة الجزائرية.[1]

[1] – سباعي سيدي عبد القادر، الثورة الجزائرية، 1954 – 1962، جامعة بشار، الجزائر، 2022، ص 08.

المبحث الثاني: اندلاع الثورة التحريرية

المطلب الاول: ظروف انطلاق الثورة الجزائرية

1. الظروف الدولية:

قد شهد العالم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بروز قوى عالمية جديدة العالم إلى كتلتين متنافستين، وهذا التكتل أدخل العالم في حرب باردة، هذه الحرب عرفت فترات انفراج استللتها أصوات من الكتلتين تدعو إلى ضرورة احترام مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، وهذا ما ساعد على اتساع دائرة الحركات التحررية خاصة في القارتين الإفريقية والأسيوية، وكانت الثورة الفيتنامية أول حركة تحررية مسلحة تمكنت من استرجاع حرية البلاد من الاستعمار الفرنسي بعد أذلت جيشه في معركة ديان بيان فو ماي 1945 .

وعلى مستوى الوطن العربي، فإن تأسيس الجامعة العربية جعل منها منبرا للمطالب العربية أمام المجتمع الدولي، فكانت حركة الضباط الأحرار في مصر (الثورة المصرية) سنة 1952، أول حركة عربية تتخلص من قيود الإمبريالية الغربية، لنظام الملكي الذي لم يكن في مستوى طموحات الشعب المصري، كما كانت هذه الحركة أول انقلاب عسكري في البلاد العربية، والذي أعطى معنى جديد لطبيعة النظام السياسي، وتحولت مصر قبلة للعرب الأحرار وحاضنة لحركاتهم التحررية.[1]

[1] – عبد المالك بوعريوة، نفس المرجع السابق، ص 04.

2. الظروف الاقليمية:

إن الأحداث التي عاشها الشمال الإفريقي لها دلالتها في اندلاع العمل التحرري في ،الجزائر بحكم الموقع الجلرافي من جهة والوجود الاستعماري المشترك من جهة أخرى ففي تونس ومع مطلع سنة 1952، انطلقت العمليات المسلحة لتشمل معظم المناطق الجنوبية بل وحتى المدن الساحلية لإنهاء الحماية الفرنسية، و في سنة 1954 بدأت المفاوضات مع فرنسا منذ 04 سبتمبر حول تحقيق الاستقلال الداخلي بعد التصريح الذي جاء به **منديس فرانس**.[1]

أما في المغرب، بعد نفي **محمد الخامس** في 20 اوت 1953 بدأ الغليان يسود في المغرب كله: مظاهرات صاخبة واضطهاد واعتقالات وأعمال فدائية، وبدأ الطرف الفرنسي في شن حملات واسعة من الاضطهاد في 10 اوت 1954على الدار البيضاء ومكناس وبفاس أين دامت الحملات أكثر من أسبوع، الأمر الذي زاد سخطا على فرنسا من العالم العربي والإسلامي، وزاد المغرب دعاية في قضيته، وخاصة بعد عزل الملك **محمد الخامس**، وهذا أدى إلى بداية التحضير للمقاومة المغربية.[2]

3. الظروف المحلية:

أخذ الكفاح السياسي يشتد منذ الثلاثينات تطور الحركة الوطنية وعقدها المؤتمر الإسلامي سنة 1936 أخذ الكفاح السياسي يشتد منذ الثلاثينات تطور الحركة الوطنية وعقدها المؤتمر يعرف ببيان فبراير 1943

[1] – بن يوسف بن خدة، نفس المرجع السابق، ص ص 176 – 177.

[2] – سباعي سيدي عبد القادر، نفس المرجع السابق ص 5

وقد انتشرت لدى المناضلين الجزائريين عامة الفكرة الاستقلالية و تبلورت لدى البعض الآخر الفكرة الثورية لما تعرض له الشعب الجزائري من مجازر في 08 ما 1945.[1]

المطلب الثاني: التنظير للثورة من خلال بيان أول نوفمبر 1954.

يعتبر بيان أول نوفمبر 1954 ميثاقا للثورة الجزائرية ووثيقة تأسيسية لإعادة بناء وبعث الدولة الجزائرية المستقلة، فكان بذلك البيان دستورا لها، كونه تناول الخطوط العريضة لِلجزائر المستقبل فوضع ثوابتها وانسجامها الشعبي والتاريخي والمستقبلي وبين علاقاتها مع جيرانها عربيا وإفريقيا وعالميا، وحدد الإطار الذي يجب أن تسير فيه الصحيح الجزائر المستقلة ومفهوم الدولة التي يجب أن يتم بناؤها ديمقراطيا واجتماعيا في إطار المبادئ الاسلامية.

يعد أول نوفمبر تتويجا ناضجا وعميقا لما صدر عن التيار الوطني التحرري الاستقلالي منذ 1926، من نصوص ووثائق وأدبيات بلورت خلال ثالثة عقود من الزمن الرؤية التحررية وحددت المواقف المبدئية من المتغيرات الداخلية والخارجية.[2]

أنقذ البيان الحركة الوطنية من أزمتها من خلال دعوته لتجاوز طرفي النزاع (الحزبي) والاتجاه إلى مصدر الثورة وهو الشعب، لتحقيق الهدف ثابت في النضال الوطني المتمثل أساسا في استرجاع الاستقلال الوطني في ظل الاستعمار استيطاني سعى لإلغاء وجود الكيان الجزائري.[1]

[1] – نفس المرجع السابق، ص 5

[2] – عامر رخيلة، أبعاد ومفاهيم لبيان أول نوفمبر 1954، مجلة المصادر، العدد 4، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر، 2001، ص 59. – 60.

تمكنت جبهة التحرير من إرساء مشروعها التحريري الثوري على تلك الأسس التي جعلتها متميزة عن غيرها من الفلسفات التحريرية...خاصة تلك التي عرفها العالم الثالث في القرن العشرين...إن هذه الأسس تتمثل...في خمسة محاور أساسية وهي: التفاؤل والوضوح و العمل و الديمقراطية و التكامل.[2]

و بالنسبة للجانب الشكلي لبيان أول نوفمبر فهو يتكون من عدة فقرات أما الكلمات تصل إلى 662 كلمة، و يتضمن البيان فقرات يمكن حصرها من حيث الشكل إلى 19 فقرة، ويغيب فيها إمضاء الجهة التي أصدرت النص حيث كتبت في أسفل النص عبارة الأمانة (le Secretariat)[3]

إن بيان أول نوفمبر لم تكتب عليه البسملة لعدة اعتبارات، أولها أن الوثيقة أو نص البيان هو نص سياسي وليس نص ديني، وعليه فأن البسملة لا تدخل في النصوص السياسية والقانونية، وعامل آخر يطرح نفسه، أن نص البيان جاء مكتوبا باللغة الفرنسية لذلك ربما تجنب محررو البيان كتابة البسملة فيه، وبما أن بيان أول نوفمبر وجه إلى الطرف الفرنسي أيضا أبعدت البسملة حتى يقبلوا على قراءة البيان، ومن جهة أخرى حتى لا تكون الحركة الجديدة (الجبهة) محل شك من طرف السلطات الفرنسية أو فئات من الشعب الجزائري على أنها منتمية إلى حركة دينية إسلامية مثل جمعية العلماء المسلمين أو أنها متعصبة دينيا، رغم وجود عبارة المبادئ الإسلامية في البيان.[4]

---

[1] – جنانة البخاري، فلسفة الثورة الجزائرية، دار الغرب للنشر و التوزيع، وهران، ص 182.

[2] – سباعي سيدي عبد القادر، نفس المرجع السابق ص 11.

[3] – Farouk Zahi, L'Appel du 1er Novembre 1954, le document politique «essentiel» de la Révolution, le courier d'ALGER, 2-11-2009

[4] – سباعي سيدي عبد القادر، نفس المرجع السابق، ص 12

لغة نص البيان فعند الاطلاع على بيان أول نوفمبر يظهر لنا من خلال مصطلحاته المختارة والدقيقة مدى الوعي والفكر السياسي اللذين كان يحملهما محررو بيان أول نوفمبر ، حرر النص الأصلي لبيان أول نوفمبر "بلغة فرنسية بسيطة لكنها سليمة إلى أبعد الحدود.[1]

البيان لغة هو اعلان أو بلاغ، أو تصريح هو اظهار الأمر و الجهر به.[2] أما اصطلاحا هو إبراز مزايا منتج أو نشاط ما والترويج له ، وهذا ينطبق على بيان أول نوفمبر 1954، فيما يتعلق بالإعلان عن الحركة الجديدة أي ميلاد جبهة التحرير الوطني التي ستقود الكفاح إلى غاية الاستقلال وتعريفها كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري، بحيث يعتبر البيان من الناحية القانونية "وثيقة تأسيسية لحركة تحررية، تحمل اسم جبهة التحرير الوطني والتي ولدت من مخاض الحركة الوطنية.[3]

أما فيما يتعلق بمزايا الجبهة فهي حاضرة في البيان من خلال المبادئ والأهداف ضمنيا وصراحة وخاصة ما يتعلق ببراءتها واستقلالها عن صراعات السلطة والأشخاص و هذه أهم ميزة يحكم الشعب الجزائري من خلالها على الجبهة، ويرتبط الإعلان بالدعاية في مختلف مجالات الثقافة والسياسة و الفنون، والإعلان هو استعمال وسائل الاتصال الجماهيرية مثل الصحافة ولوحات الإعلان والإذاعة والتلفزيون.[4] كما يعتبر بيان أول نوفمبر في حد ذاته وسيلة إعلامية في شكل منشور وأهم وثيقة إعلامية صاغتها عبقرية الجماعة التي صنعت نوفمبر فالأفكار التي جاءت في بيان أول نوفمبر لم تكن إطلاقا للغرض شخصي بل كانت تتطلع

[1] – الصادق عماري، "نداء أول نوفمبر المبادئ و الأطر"، جريدة صوت الأحرار، يومية جزائرية، الوطن، العدد 5090، 2014.

[2] – نعيم الرفاعي، الاعلان، الموسوعة العربية، مجلد2، هيئة الموسوعة العربية، دمشق، ص 785.

[3] – نفسه، ص 786.

[4] – محمد شريف عباس، من وحي نوفمبر (مداخلات و خطب)، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، دار الفجر، الجزائر، 2005، ص 81.

لرغبة الشعب الجزائري بل و لرغبة شعوب العالم عامة والشمال الإفريقي خاصة في الحرية والاستقلال للإنسانية.[1]

و فيما يخص أسلوب البيان فإن حركات التحرير الوطني تتميز بوضع الاستقلال السياسي كهدف ينبغي تحقيقه وبالتالي حق الشعوب في تقرير مصيرها، وتستخدم أسلوب الكفاح أسلوبا أساسيا بواسطة ما يسمى بالحرب الشعبية ولكنها تمارس كذلك أسلوب النضال السياسي و تأخذ لحركات من الجانب التنظيمي شكل جبهة سياسية تضم كافة الفئات الوطنية التي هذه ا توافق على أهداف هذه وهذه الأخيرة تضم كذلك جناحين عسكري وسياسي، فهذا ما عملت به جبهة التحرير الوطني من خلال بيان أول نوفمبر.[2]

حسب الأفكار التي جاءت في البيان إلى 6 فقرات و تكون بذلك افكارا رئيسية للبيان و هي كالتالي:

- الظروف الداخلية والخارجية قبيل الإعلان عن جبهة التحرير الوطني.
- الإعلان عن ميلاد الحركة الجديدة: جبهة التحرير الوطني.
- توضيح الأهداف من هذا التنظيم الجديد.
- تبيان الوسائل الموصلة للأهداف.
- تصريح عن النوايا السليمة لجبهة التحرير الوطني من خلال المطالب والضمانات المقترحة على الطرف الفرنسي.

[1] – نعيم الرفاعي نفس المرجع السابق، ص 785.

[2] – إبراهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية (1054 – 1962)، دار هومة ، الجزائر، 2005، ص 09.

- تحديد النداء للشعب الجزائري لدعم الحركة الجديدة ووضعها في إطارها الطبيعي.[1]

إن لذين أقدموا على تحرير البيان وأطلقوا على حركتهم الجديدة اسم جبهة التحرير ا الوطني هم "جماعة من الشبان المسؤولين ومن المكافحين الوطنيين الواعين قد جمعوا حولهم أغلبية العناصر السليمة في الحركة الوطنية وقرروا الشروع في العمل الثوري إلى جانب المراكشيين والتونسيين، و قد جاء توقيعهم باسم الأمانة (الأمانة التنفيذية) التي ستتولى قيادة الثورة وهم جماعة الست (مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي، رابح بيطاط، محمد بوضياف، ديدوش مراد و كريم بالقاسم) و تشكلت هذه الأمانة في اجتماع 22 م طرف محمد بوضياف.[2]

إن المناشير التي وزعت على الشعب لتعلن عن قيام الثورة رسميا يوم 1 نوفمبر 1954 كانت تحمل إمضاء "لجنة الثورة للإتحاد والعمل"، لكن التجاوب العميق للجماهير الشعبية مع الثورة التحريرية والانخراط الواسع في صفوفها أدى بالمسؤولين إلى تغيير عبارة اللجنة بجبهة التحرير الوطني أوائل سنة 1955.[3]

[1] – سباعي سيدي عبد القادر، نفس المرجع السابق، ص 16.

[2] – الطاهر الزوبيري، مذكرات أخر قادة الأوراس التاريخيين 1929 – 1962 ، ANEP، الجزائر 2008، ص 55.

[3] – أحمد الخطيب، الثورة الجزائرية، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1958، ص 169.

أما مسألة تسميتها بالجبهة المقصود منها، تكتل لجميع التوجهات السياسية والإيديولوجية والدينية لكل الوطنيين الجزائريين، فهي لم تكن حزبا ولا تجمعا لعدة أحزاب وإنما كانت حزب-أمة.[1]

يتضح جليا مما سبق، أن كتابة البيان انطلقت من إستراتيجية وفلسفة مدروستين اتسمت بها الجماعة المحررة للبيان، والتي أسست وثيقة منسجمة مع الظروف الداخلية والخارجية هذه الوثيقة التي جاءت في أوانها واستطاعت أن تبلغ مسامع العالم لما تحمله من قوة وإنسانية، وجاء البيان بلغة صارمة واعية لتطلعات الشعب وكيفية تحقيقها، وجاء بلغة العدو حتى تبرز له أنها ستحاربه بأسلحته التي فرضت على الشعب الجزائري وباللغة التي يفقهها.

[1]- Benjamin Stora, « Algérie histoire contemporaine 1830-1988 », Casbah Edition, Alger, 2004, PP160-161

المطلب الثالث: أهداف و مبادئ بيان أول نوفمبر

يحتوي نص البيان على مجموعة من الأهداف و المبادئ و يمكن أن ذكرها كما يلي:

1. الأهداف الداخلية

- **الاستقلال الوطني بإقامة الدولة الجزائرية:** إعادة بناء الدولة الجزائرية .

- **الديمقراطية:** إن إعلان ديمقراطية الدولة الجزائرية المستقلة هو إستراتيجية، وفي نفس الوقت تصحيح لانحراف كفاح الحركة الوطنية وثورة على الوضع القائم، فمن الناحية الإستراتيجية كان الهدف من إعلان هذا المبدأ هو التعبئة الشعبية حول المشروع التحرري ومن الناحية التصحيحية هو تصحيح لتجربة الحركة الوطنية التي من بين ما يعاب عليها، احتكار الديمقراطية باسم الديمقراطية، بحيث أصبحت الحاجة السياسية من اختصاص المحترفين وبعيدة عن الشعب الذي قزّم إلى مصف الجمهور بمعناه المسرحي.[1]

- **العدالة الاجتماعية:** إن مبدأ الاجتماعية مقترن بمبدأ الديمقراطية، فالهدف الأول للدولة الديمقراطية هو تحقيق العدالة الاجتماعية والحرية المسؤولة ففي ظرف الثورة التحريرية الجزائرية ذات البعد الشعبي العميق فإذا كانت المساواة في التضحية والاستشهاد فلماذا لا تكون في الحياة.[2]

[1] – محمد جغاية، بيان أول نوفمبر دعوة الى الحرب رسالة للسلام تقديم محمد العربي ولد خليفة، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر 1999، ص 60.

[2] – محمد جغاية ، نفس المرجع السابق، ص 61.

المبادئ الإسلامية: إن اختيار إقامة الدولة الجزائرية في إطار المبادئ الإسلامية لا يتنافى مع مبدأ ديمقراطية واجتماعية الدولة لأن من مبادئ الإسلام الشورى والمساواة الاجتماعية وهو تعبير عن رفض لواقع قبل أن يكون هدف أي رفض لسياسة استعمارية إدماجية وإثبات لهوية الشعب الجزائرية الذي عبر عن تمسكه بها من خلال رفضه لسياسة الإدماج. باحترام الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني: إن احترام الحريات الأساسية يعتبر أحد المبادئ الأساسية للثورة الجزائرية والدولة المستقلة المنشودة أهم ، تحت إطار نبذ العنصرية والتسامح الديني.[1]

التطهير السياسي: ويكون ذلك بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الإصلاح التي كانت عاملا هاما لتخلفنا الحالي، وهنا إشارة واضحة للأزمة التي شهدتها الحركة الوطنية (أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية) والتي انتهت بانقسامها إلى مصاليين ومركزيين وحركة محايدة والتي وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة والمغلوطة لقضية الأشخاص والسمعة ولذلك فهي موجهة فقط ضد الاستعمار الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية أن يمنح أدنى حرية ، مع تجميع وتنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري أي الطاقات السليمة التي لم تتأثر بفكرة الجزائر فرنسية ومازالت مؤمنة فهذه الطاقات سوف يتم تجميعها وتنظيمها تحت إطار جبهة ،باستقلال الجزائر شعبا وأرضا التحرير الوطني من أجل تحقيق الاستقلال..[2]

[1] – سباعي سيدي عبد القادر، نفس المرجع السابق، ص ص 19 – 20.

[2] – نفس المرجع السابق، ص 20.

2. الأهداف الخارجية:

تدويل القضية الجزائرية: هذا رد ورفض لأسطورة الجزائر أرض فرنسية والتي سعت فرنسا لترسيخها من خلال مراسيمها وقوانينها وأخرها القانون الخاص 1947 م ، ومن أهم أهداف تدويل القضية الجزائرية كسب الرأي العام العالمي وفضح السياسة الاستعمارية في وقت انتشرت فيه موجة التحرر وظهرت فيه هيئات دولية تدعم حق الشعوب في تقرير مصيرها.

تحقيق وحدة شمال إفريقيا: في داخل إطارها الطبيعي العربي والإسلامي فهي وحدة يفرضها الانتماء الحضاري والديني والجغرافي والمصير المشترك نجم شمال افريقيا (1927) دليل على الرغبة المغربية في توحيد الكفاح لكن هذه الرغبة لم تتحقق بحيث اندلع الكفاح في المغرب وتونس وتأخر في الجزائر حيث ورد في نص البيان أن أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحريري في شمال افريقيا ومما يلاحظ في هذا الميدان أننا منذ مدة طويلة أول الداعين الى الوحدة في العمل، هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف التحقيق أبدا بين الأقطار الثالثة.[1]

[1] – سباعي سيدي عبد القادر، نفس المرجع السابق، ص ص 21

المبحث الثالث: المواقف المحلية و الخارجية من اندلاع الثورة التحريرية

المطلب الاول : موقف الفرنسية من اندلاع الثورة التحريرية

بالنسبة لموقف السلطات الفرنسية بباريس شنت حملة إعلامية ضد الثورة الجزائرية، وحاولت بعث رسائل للمجتمع الدولي لتحذيرهم من مخاطر التدخل في القضية الجزائرية حيث صرح وزير الداخلية فرانسوا ميتران ، يوم 04 نوفمبر 1954م المفاوضات الوحيدة هي الحرب.[1] كما صرح أمام لجنة الشؤون الداخلية في البرلمان الفرنسي: "أن الجزائر من الشؤون الداخلية"، و في 07 نوفمبر يضيف رئيس الحكومة **"مانداس فرانس" " الجزائر هي فرنسا"** و فرنسا لا تعترف بداخلها بأية سلطة غير سلطتها".[2]

وأمام البرلمان الفرنسي صرح بيير "منديس فارنس" رئيس الحكومة الفرنسية " ان الأمة لن تسمح لأحد أن يخاطر بوحدتها، وأف ليس هناك انفصال ممكن للجزائر عن فرنسا".[3] و يطلب رئيس الحكومة أمام البرلمان الفرنسي من مصر الكف عن مساعدة الثوار الجزائريين.[4]

من أول يوم لاندلاع الثورة شنت الصحافة الفرنسية حملة شرسة على الذين فجروا الثورة و نعتهم بمختلف الصفات، فالصحافة الفرنسية الصادرة بالجزائر مثل جريدة la dépêche Quotidianne كتبت في

[1] – مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية داخال وخارجا على غرة أول نوفمبر، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص 110.

[2] – نفس المرجع السابع ، ص 115.

[3] – أحمد منغور ، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية (1954 – 1962)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص تاريخ الحركة الوطنية، كلية العلوم الاسانية و العلوم الاجتماعية، قسم التاريخ و الأثار، جامعة قسنطينة، 2006، ص 135.

[4] – مولود قاسم بلقاسم، نفس المرجع السابق، ص 99.

02 نوفمبر " فجائية هذه الأحداث، وتزامنها الدقيق، مما يدل على وجود مخطط تنفيذي صممته وأنجزته منظمة منضبطة.[1]

المطلب الثاني: المواقف الجزائرية من اندلا ع الثورة التحريرية

تباينت مواقف النخبة الجزائرية وخاصة الطبقة السياسية تجاه الثورة التحريرية المسلحة وجبهة التحرير الوطني التي اعتبرت نفسيا أنها الممثل الوحيد للشعب الجزائري، أما مصالي الحاج فلم يتخذ موقفا علينا إلا يوم 08 نوفمبر بحيث قال: " لا يمكن وضع حد لهذه الانفجارات التي ليست في الحقيقة سوى أعمال يائسة، إلا بإنهاء هذا النظام والاستجابة لطموحات شعبنا و هنا يكمن العلاج.[2]

وبعد أن تأكد المصاليون بأن جبهة التحرير ماضية في طريقها بمفردها بعيدا عن أي وصاية تاريخية، حاولوا اللحاق بالثورة وأن لا يتركوا لأنصار القوة الثالثة كما سماهم مصالي في مؤتمر **هورنو** شرف قيادتها التي طالما حلم بها أب الحركة الوطنية، فسارعوا إلى تشكيل الحركة الوطنية الجزائرية.[3]

أما بالنسبة للمركزيين فهناك من يرى أنهم لم يقفوا مع الثورة منذ البداية وهذا مولود قاسم يقول: "أن المركزيين وصفوا الثورة بالأعمال الإرهابية، وقام بها إرهابيون.

أما موقف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في إحدى تعليقاته على العمليات الأولى لجبهة التحرير: "بأنها اليأس والفوضى والمغامرة" ويبدو من خلال تصريحات فرحات عباس أنه بين أمرين من جهة يحمل

[1] – نفس المرجع السابق، ص 97.

[2] – محمد قدور ، رد فعل الفرنسيين و موقف أحزاب الحركة الوطنية من اندلا ع الثورة التحريرية 01 نوفمبر 1954م، مجلة الدراسات الافريقية بالجزائر، المجلد 03، العدد 08، 2020، ص 123.

[3] محمد قدور، نفس المرجع السابق، ص 134.

السلطات الاستعمارية ما جرى ليلة الفاتح من نوفمبر، و من جهة ثانية لا يؤمن بالعنف كوسيلة للحل، بقي متمسكا بمبدئه الداعي لتغيير الأوضاع بالقانون. [1]

أما بعض شهادات قيادة جبهة التحرير الوطني مثل التي جاءت في مذكرات **علي كافي**: بأن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ستمر على موقفه و مبادئ حزبه و هو التعلق بالشرعية و إدانة العنف و المناورة للحصول على تنازلات من فرنسا" إذ نجد أن فرحات عباس يقترح على الفرنسيين إقامة فدرالية جزائرية مستقلة داخليا و متحدة مع فرنسا.[2]

وفي اعتقادنا أن موقف جمعية العلماء المسلمين من اندلا ع الثورة التحريرية لم يكن مساندا بشكل صريح يمكننا تفسير ذلك إلى :

- ارتباط الجمعية أو بالأحرى قيادتها والفاعلين فيها بتيارات الحركة الوطنية الأخرى من جماعة الاتحاد والمصاليين.
- تخوف الجمعية من رد فعل السلطات الكولونيالية العنيف ضدها إذا ما ساندت الثورة .
- وجود تباين بين أعضاء الجمعية ، فغالبية أعضاءها من القاعدة اندفعوا و أيدوا و دافعوا عن الثورة.

و الشيء المؤكد أن موقف قيادة الجمعية كانت متعارضة مع مواقف قاعدتها فغالبية أعضاؤها أيدو عن الثورة و ينقل لنا الدكتور العربي الزبيري شهادة بعض قادة الثورة مثل ابن طوبال وبوبنيدر الذين أكدوا على

[1] – نفس المرجع السابق، ص 125. – 127.

[2] – سباعي سيدي عبد القادر، نفس المرجع السابق، ص 30

التفريق بين قيادة الجمعية في الداخل وقيادتها في الخارج، فالبشير الابراهيمي كان قد أصدر بيانا في الثامن من شهر نوفمبر يؤيد فيه الثورة، أما في الداخل فباستثناء العربي التبسي الذي كانت مواقفة مشرفة فإن باقي الزعماء لم يستجيبوا لنداءات الثورة.[1]

المطلب الثالث: موقف الدول العربية و الغربية من اندلا ع الثورة التحريرية

1. موقف الدول العربية:

في الخامس من يناير عام 1955 وجهت المملكة العربية السعودية رسالة إلى مجلس الأمن الدولي، لفتت فيه انتباهه إلى عمليات فرنسا العسكرية القاسية، التي تستهدف تصفية الثورة الوطنية في الجزائر، و طمس خصائص الحياة القومية و الثقافية للشعب الجزائري.[2]

كما ألح الرئيس المصري جمال عبد الناصر على دعم كفاح الشعب الجزائري حتى نيله الحرية والاستقلال . وقد كان ذلك نابع من" إيمانه العميق بأن الحرية العربية تظل قاصرة على تحقيق أهدافها في إقامة الحياة الكريمة على أرض الوطن العربي ما بقي جزء من الأرض العربية رازحا تحت نيران الاستعمار و الاستغلال الأجنبي.[3]

[1] – محمد قدور، نفس المرجع السابق، ص 132.

[2] – قطوش وهيبة، الثورة الجزائرية في الصحافة التركية، (1954 – 1962)، مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الجزائر 02 قاسم سعد الله، كلية العلوم الانسانية، قسم التاريخ، 2016 – 2017، ص 115.

[3] – Philippe Tripier << Autopsie de la guerre de l'Algérie >>, op.cit, p 84

2. موقف الدول الغربية:

بدأت فرنسا تحذر من تدخل الدول في شؤونها وتهدد من يتجرأ بالتدخل في" شؤونها الداخلية" بعد اندلاع الثورة التحريرية، معتبرة أن الجزائر مقاطعة فرنسية وجزء لا يتجزأ من فرنسا، التي تمتد في افريقيا و في شمال البحر الأبيض المتوسط. مما جعل الدول الغربية لا تتدخل و لا تعبر عن موقفها بشكل واضح على الأقل عند اندلاع الثورة في الفاتح من نوفمبر 1954م تحاشيا للاصطدام مع فرنسا. [1]

كما لم يتدخل الاتحاد السوفياتي في القضية الجزائرية عند اندلاعها تحت إطار "الشأن الفرنسي الداخلي" ولم تبدي أي رد فعل علني ليذكر، إلا أن هذه المواقف سوف تتغير فيما بعد، و لقد توحدت مواقف الدول حلف الناتو فكانت مواقفها كلها مدعمة ومؤيدة للاحتلال الفرنسي، فقد جاء في مذكرة جواب الولايات المتحدة الأمريكية " أن حرمان فرنسا من هذه المساعدة لن تكون متفقا مع سياسة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أو مصالح العالم الحر" و قال الرئيس الأمريكي **إزنهاور** خلال مؤتمر صحفي شهر جويلية 1955م بأن الجزائر هي في الدرجة الأولى مشكلة فرنسية الداخلية لأن هذه المنطقة تشكل جزءا من فرنسا. كما صرح السفير البريطاني في جويلية أيضا بأن بريطانيا ترغب في أن تستمر الأعمال الفرنسية في شمال إفريقيا لنشر المدنية.[2]

[1] – قطوش وهيبة، نفس المرجع السابق، ص 120.

[2] – نفس المرجع السابق، ص 112.

خلاصة الفصل الأول

لقد أظهرنا في هذا الفصل و الذي يتكلم عن ظروف اندلا ع الثورة التحريرية و أهدافها و ردة فعل الشعب و الدول العربية و الغربية من اندلاعها و قد حاول الاستعمار الفرنسي قمع الثورة بكل ما يملك من تنوع وقوة أسلحته وقوانينه الردعية التعسفية ناهيك عن سياسة القمع والمناورات السياسية، ولكن بفضل عزيمة الشعب الجزائري وإلتفافه حول جبهته وإصراره على استرجاع أرضه وسيادته وخاصة ثبات جبهة ، التحرير على مواقفها التي أقرتها في مواثيقها من مبادئ أساسية التي ضحى من أجلها الشهداء وهي الوحدة الترابية والسيادة الكاملة، وفرض منطق الجبهة في المفاوضات على الطرف الفرنسي.

الفصل الثاني:

مؤتمر الصومام واعادة هيكلة مسار الثورة

المبحث الاول: ظروف انعقاد و تحضير لمؤتمر الصومام 20 اوت 1956

المطلب الاول: الظروف انعقاد مؤتمر الصومام 20 اوت 1956

في نوفمبر 1954 شهدت المنطقة زيارة عمارة رشيد كمبعوث من المنطقة الرابعة (الجزائر) وذلك للاطلاع عن قرب على تنظيم المنطقة ورفع معنويات الجنود والمناضلين ، كما حضر عدة لقاءات بين المسؤولين على المستوى المحلي، ونوقش من خلال لقاءات بين المسؤولين عدة مواضيع من بينها: تنسيق العمل الثوري على مستوى القطر وتوضيح الرؤى المستقبلية، وبعد مداولات عديدة تم الاتفاق على أن ينعقد المؤتمر في وادي الصومام حيث مركز قيادة المنطقة الثالثة، وأبدت المنطقة استعدادها لعقد المؤتمر فوق ترابها[1]، وكان لانعقاده ظروف داخلية وخارجية:

-الظروف الداخلية لانعقاد مؤتمر الصومام:

لقد كان لأحداث **20 اوت 1956** أثر كبير على مسار الثورة، ففي هذا اليوم عند منتصف النهار نظم جيش التحرير الوطني هجومات عسكرية على أربعين مدينة من مدن الشمال القسنطيني منها: **سكيكدة وعين عبيد وقسنطينة ووادي الزناتي والقل والميلية والخروب**.. وأشعلوا النيران في محلات المعمرين ومكاتب الشرطة والإدارات الفرنسية والثكنات وأحدثوا فزعا ورعبا على مستوى الجهاز الاستعماري

[1] – عمر توهامي، مؤتمر الصومام وأثره في تنظيم الثورة، دار كرم الله، الجزائر، ص 07.

بالجزائر، وذلك من أجل إتاحة الفرصة لكل الوطنيين وكل الطبقات الاجتماعية، من الأحزاب والحركات الجزائرية الخالصة، بأن تدخل معا في معركة التحرير[1].

ومن أجل التأكيد بأن هذه الثورة أصيلة ذات أهداف سامية، زد على ذلك انضمام المئات إلى صفوف الثوار، إذ وصل عدد المجاهدين في سنة 1956 إلى أكثر من 40 ألف وأكثر من ذللك انتشرت الثورة في ربوع الوطن، ولما بلغت الثورة في أذهان هؤلاء حد القناعة بدأ انضمامهم بشكل ملاحظ بداية من منتصف شهر جانفي ،1956 وبهذا الصدد يقول **الهادي درواز** متحدثا عن تطور الثورة في هذه المرحلة "...أصبح لا بد من إعداد إطارات وقواعد خلفية للجيش ...وتجلى هذا بكثرة عندما برزت التشكيلات السياسية مثل انضمام الأحزاب التي تأخرت عن الركب[2].. صمم النظام الاستعماري على إجهاض الثورة بكل قوته، مما أدى إلى صعوبة الاتصال بين مختلف قيادات جيش التحرير الوطني، كما كانت الحاجة شديدة إلى السلاح ولا يوجد من المال إلا القليل إضافة إلى ضعف التنسيق في الاعمال، وكذلك ضعف التكوين السياسي للفرق المسلحة حيث يكاد يكون معدوما لأن الثور ة كانت في حاجة ماسة إلى منهج سياسي ثابت. وفي الجانب السياسي كان الإدارة الاستعمارية قد أعلنت حالة الطوارئ منذ عام 1955 لذلك كانت الجزائر تعرف تطبيق التشريع الفرنسي فيما يخص التنظيم العام للأمة أثناء الحرب وهو التنظيم الذي أكده قانون

[1] – سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السالح، ترجمة : محمد حافظ الجمالي، مذكرات الذكرى الأربعون لعيد الاستقلال، الجزائر، 2002، ص 78.

[2] – عبد القادر درنور، حوار حول الثورة، إعداد الجنيدي خليفة، ج1، المركز الوطني للتوثيق والصحافة و الاعلام، الجزائر، 1986، ص 168.

جويلية 1938 في فرنسا عند دخولها الحرب العالمية الثانية، وبموجب هذا القانون كانت تعيش الجزائر تحت قائمة عشرين لائحة تنظيمية ضمن حالة الطوارئ[1].

لقد باشر" **غي مولي** "الاتصالات بالبعثة الخارجية بداية بلقاء 10 أفريل 1956 الذي جمع السيد: "**جوزين بيغارا**" الكاتب العام للحزب الاشتراكي الفرنسي في وهران كمبعوث شخصي لرئيس الوزراء الفرنسي، بنظيره عن جبهة التحرير السيد محمد خيضر بالقاهرة وقد كانت الغاية من هذا اللقاء جس النبض والمراوغة السياسية بحجة أنه ليس هناك تنظيم واحد يغطي كل الجزائريين مما يصعب في نضره عملية البحث عن حل، ولا بد من انتخابات تبرز المتحدث الرسمي باسم الجزائر، وعلى هذا فإن الهدف من هذا اللقاء إرباك الصف الجزائري الذي هو أحوج ما يكون في هذه المرحلة إلى هيئة قيادية بشكل نظامي، فزاد كل هذا من السعي لعقد اجتماع وطني للخروج بحلول تنظيمية ناجعة[2].

مما زاد من مناعة الثورة هو الالتحام الشعبي والالتفاف حول جيش وجبهة التحرير الوطنيين، عرفت المنطقة الأولى عدة معارك ومن أشهرها معركة الجرف التي وقعت بين 22 و 29 سبتمبر 1955 بقيادة **بشير شيهاني وعباس لغرور وعاجل عجول** حيث وصل صداها إلى المحافل الدولية .اما بنسبة للمنطقة الثانية وحدود المنطقة: (شمالا ابتداء من القالة حتى سوق الاثنين)، (جنوبا سطيف، الطريق الرابط بين الجزائر وقسنطينة إلى القراح ثم تمتد حتى الحدود التونسية مرورا بسيقوس ومونكالم وسدراته ومداوروش .)، (غربا

[1] – جمال يحياوي، الظروف الدولية والمحلية لانعقاد مؤتمر الصومام، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2001، ص .132.

[2] – مصطفى الهشماوي، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، (د.س، ن)، ص ص 108 – .109

سطيف، خراطة، سوق الاثنين)، (شرقا الحدود التونسية[1])، والتي عرفت بهجمات الشمال القسنطيني 20 أوت 1956 فقد شهدت تصعيدا عسكريا أثر إيجاب على الشعب الجزائري حيث لفتت انتباه الرأي العام العالمي لما يحدث في الجزائر.

قد أكدت هذه العمليات شعبية الثورة مع ما كان يحدث في تونس والمغرب حيث استمرت أسبوعا كاملا رفع من خلالها الضغط على المنطقة الأولى التي كانت تعتبرها السلطات الفرنسية منبع الثورة ومركزها .أما بنسبة لوضع المنطقة الثالثة منطقة القبائل حدود المنطقة: (شمالا سوق الاثنين جنوبا)، خط السكة الحديدية الرابط بين قسنطينة والجزائر. وتمتد إلى سطيف ثم برج بوعريريج، المسيلة عين الحجل و أومال "سور الغزلان" عين بسام، اليسترو ("الأخضرية")، (غربا كوربي مارين "زموري" مينرفيل "ثنية بني عيشة)، (شرقا سطيف، خراطة، سوق الاثنين)،[2] فتعتبر أكثر تعقيدا وصعوبة من بين المناطق الأخرى، باعتبارها أنها واجهت ما يسمى بالقوة المضادة للثورة المتمثلة في حركة بلونيس التي تمركزت في قرية ملوزة .في حين تميزت المنطقة الرابعة بموقعها الاستراتيجي واحتضانها للعاصمة وانتمائها لكل المناطق الأخرى.

أما المنطقة الخامسة تمتاز باتساع رقعتها الجغرافية وموقعها الاستراتيجي الحدودي قادتها مجموعة من رواد الثورة أمثال العربي بن مهيدي وعبد الحفيظ بو الصوف وعبد المالك رمضان وهواري بومدين والعقيد لطفي، كما عرفت عدة معارك مع بداية الثورة وتوسعت حتى نحو الجنوب الغربي بقيادة الرائد فراج في المنطقة

[1] – عمر توهامي، نفس المرجع السابق، 19.

[2] – عمر توهامي، نفس المرجع السابق، ص ص 19 – 20

ببشار .إلى جانب الحديث عن حملات الاعتقال والتعذيب التي تزايدت بشكل ملحوظ في هذه الفترة إلى جانب الإجراءات العسكرية التي عززت القوات الاستعمارية[1].

-الظروف الخارجية لانعقاد مؤتمر الصومام:

أما على المستوى الخارجي فيبدو أن الوضع بدأ يقلق الدوائر الاستعمارية بعد أن طرحت الكثير من التساؤلات والاستفهامات حول أحداث الجزائر، سرعان ما بدأت القضية تتضح من خلال مجموعة من العوامل نراها مؤثرة منها:

مظاهرة الطلبة الجزائريين في باريس بتاريخ 23 فيفري ،1956 مما يعني نقل النضال إلى التراب الفرنسي.

حصول الاستقلال للمغرب في 02 مارس ثم تونس في 20 مارس 1956 وكل هذا تحت تأثير ضغط الثورة الجزائرية وقد أدرك أساسه الفرنسيين أنه من غير الممكن خوض الحرب على ثلاث جبهات[2].

طرح القضية الجزائرية لأول مرة على مجلس الأمن ورغم ر فضه إلا أنه اعتبرها قضية دولية وهذا في حد ذاته انتصار خارجي.[3]

[1] – إيفه بريستر، في الجزائر تكلم السلاح، ترجمة : عبد الله ف. كيحل، المؤسسة الجزائرية، الجزائر، ،1989 ص.159.

[2] – نفس المرجع السابق، ص 154.

[3] – عمر توهامي ، نفس المرجع السابق، ص 08.

المطلب الثاني: التحضير لمؤتمر الصومام

إن اشتداد الثورة وانتصارات جيش التحرير حملت القيادة على اتخاذ القرار بعقد مؤتمر وطني، يقول المجاهد **ابن طوبال** : (قررنا تنظيم ملتقى أو ندوة وطنية للمناقشة وبدئ منذ شهر أفريل 1956 في تنظيم المؤتمر).[1]

منذ ذلك التاريخ شرع القادة في الإعداد للمؤتمر ، فجرت اتصالات عديدة بين مسؤولي المناطق وقاداتها وكانت الفكرة في البداية متجهة إلى عقد المؤتمر في شمال قسنطينة ، حيث مركز قيادة المجاهد **زيغود يوسف** قائد المنطقة ولكن صعوبات جمة طرأت على الموقف جعلت من غير الممكن عقد المؤتمر هناك كما تعذر عقده في كل من جبال سوق أهراس أو جبال الأوراس وعندما تقرر عقده في ضواحي مدينة الأخدرية بالمنطقة الثالثة في 21 جويلية 1956 ، تأجل أيضا بسبب وصول معلومات عنه إلى السلطات الاستعمارية، حيث وضعت السلطة الاستعمارية يدها على مستندات ووثائق المجاهد **كريم بمقاسم** قائد المنطقة الثالثة بعد كمين وقع فيه، وقد انعقد المؤتمر في قرية (**ايفري أوزلاقن**) بغابة (**أكفادوا**) في السفوح الشرقية لجبال جرجرة المشرفة على الضفة الغربية لوادي الصومام التي قدم إليها قادة الثورة و المندوبون من أعضاء المؤتمر الذين استمعوا إلى الجنود الذين كانوا يحمون مكان المؤتمر، والذي زاد عددهم عن الثالثة مائة جندي[2].

[1] – محمد لحسن أزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956 ،1962 دار هومة، الجزائر، ،2009 ص .133.

[2] – نفس المرجع السابق، ص 134.

المطلب الثالث: انعقاد مؤتمر الصومام

وعن افتتاح المؤتمر وسير أعماله يقول أحد الأعضاء المشاركين شرعنا في العمال يوم الثلاثاء 14 اوت 1956 وانتهينا من الاجتماعات الموسعة في 20 منه. فكانت اجتماعات مضيقة لم يحضرها سوى كبار المسؤولين للاتفاق على الصيغ الأخيرة لمقررات المؤتمر، وكان يوم 23 أوت، الذي عقد فيه الاجتماع الأخير الموسع، تليت فيه المقررات فنالت مصادقة الجميع ... وكم كانت دهشة الجميع بالغة للغاية، لما تقدم كل وفد بجدول أعمال فوجدنا أنها لا تختلف في كثير أو قليل في جوهرها عن بعضها، وأن النقط الجديرة بالدرس والمناقشة تعرض لها الكل[1] .

هكذا استطاع مؤتمر الصومام استعراض حصيلة اثنين وعشرين شهرا من الكفاح، في خلال عشرة أيام نوقش فيها جدول الأعمال الذي شمل كل ما يتعلق بالثورة و قضايا الساعة وأفاق المستقبل، التي ما فتئ قادة الثورة يطمحون لدراستها لإيجاد الحلول تيا وا المناسبة لها وقد حضر المؤتمر مندوبه كل المناطق ما عدا منطقتي الأوراس التي تعذر وصول وفدها والجنوب التي أرسلت تقريرها للمؤتمر.[2]

[1] – عن لسان جبهة التحرير الوطني، جريدة المقاومة الجزائرية، دورية، العدد،02، 15 نوفمبر ،1956 ص 06.

[2] – محمد لحسن أزغيدي، نفس المرجع السابق، ص 135.

المبحث الثاني: نتائج قرارات مؤتمر الصومام

المطلب الاول: اهم القرارات التنظيمية للمؤتمر

إن كان الهدف السياسي من عقد مؤتمر الصومام يكمن في إضفاء قواعد تنظيمية تهيكل الثورة التحريرية وتمنهج خط سيرها في المرحلة القادمة، فإن هذه الأطراف الليلة تجسدت في شكل وثيقة أصبحت تعرف فيما بعد بوثيقة الصومام ، وقد تضمنت مقدمة جاء فيها تحديد موقف جبهة التحرير اتجاه ما اصطلح عليه بالمرحلة الحاسمة وذلك حسب تقسيم تضمن بدوره:[1]

- لحالة السياسية الحاضرة .
- البوادر العامة .
- وسائل العمل والدعاية.

وأما المحتوى فقد فصل أهم النقاط المحورية للوثيقة التي ختمت بخلاصة تأكد على انه قد تم[2] :

- تحديد الخطة السياسية .
- تعيين الأهداف القوية والبعيدة .
- تبين المسؤوليات وتحديدها

[1] – نصوص أساسية لجبهة التحرير (–54 62) وزارة الإعلام والثقافة، أوت ،1976 ص11

[2] – يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة ،1962–1954 دار الأمة، الجزائر، ،2012 ص 28.

- و بذلك لا بد أن يسود الاتفاق من أجل مواصلة الثورة التي بدأت من أول نوفمبر

نلاحظ من خلال ما جاء في مقدمة الوثيقة وخلاصتها المقتضيتين ذلك البعد الاستراتيجي الذي يتجلى في مؤتمر الصومام كمحطة تأملية من أجل انطلاقة جديدة لا تلغي زخم المرحلة الفارطة أو تتغافل عن من أصطلح عليه بالحالة السياسية الحاضرة، غنما تخضع هذا وذاك لعملية التجديد بما يناسب والمرحلة القادمة في إطار منظم، حيث تكون من أهم مميزات هذا التجديد ما يعكسه تنظيم كل من: **الجانب الإداري والسياسي و الجانب العسكري**.

- **الجانب الإداري والسياسي:**

لقد مست قرارات مؤتمر الصومام بالدرجة الأولى خارطة البلاد التي قسمت إداريا إلى ست ولايات بدل خمس مناطق مع الاحتفاظ بترقيم الولايات المناطق أو ذلك بداية من لأوراس حيث يكون الترقيم عكس عقارب الساعة مع تحوير طفيف من حيث التسميات، فنلاحظ أن المنطقة أصبحت ولاية، أما الناحية فأصبحت منطقة، والقسم ناحية.[1]

كما أن التسيير لم يعد يقع على كاهل قادة الولايات، بل لا بد من التصرف والتحرك في إطار توجه سياسي وعسكري موحد، عكس ما كان عليه الأمر في المرحلة السابقة من ثورة التحرير حيث كان قائد ومجلس المنطقة المخولين باتخاذ القرارات ورسم الإستراتيجية الملائمة للكفاح. ومن جملة القرارات التي مست قيادة الولاية بصفة مباشرة من خلال وثيقة الصومام هو تكوين مجلس مكون من أربعة أعضاء

[1] – مصطفى الهشماوي، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ،54 الجزائر، .(د،س،ن)، ص 122.

هم القائد السياسي العسكري الذي يحمل رتبة كولوتيل بمساعدة ثلاثة رواد مسئولين على الفروع الأساسية الثلاثة :الفرع السياسي العسكري، وفرع الاستعلامات والاتصالات، ونذكر أن مؤتمر الصومام لم يحدد من المهام الأساسية إلا للقائد السياسي العسكري (برتبة كولوتيل)، والقائد المحافظ السياسي أما المهام الأخرى فتركت لتتخذ شيئا فشيئا في إطار العمل المتواصل بالنسبة للفروع الأخرى.[1]

بالنسبة لرسم الحدود الجغرافية للولايات، التي كانت في الأصل عبارة عن مناطق قد تم تحديدها قبيل الثورة وفق معطيات جغرافية وبشرية، لكن لإحداث نوع من التوازن الذي رأى به ضروريته الحاضرون في مؤتمر الصومام، تم تعديل هذه الحدود لتكون كما يلي:

الولاية الأولى: وتغطي أوراس النمامشة وجبال بلزمة وجزءا من شرق الحضنة.

الولاية الثانية: وتغطي جزء من منطقة القبائل الصغرى من جهة المغرب إضافة إلى القسم الشرقي للسلسلة الجبلية البابور، وجبال القل.

الولاية الثالثة: وتعتبر هي أصغر الولايات من حيث المساحة حيث تضم الجزء الغربي لمنطقة القبائل الصغرى، سلسلة جبال البابور بالشرق وسلسلة البيبان بالوسط، أما بالغرب فتضم جبال الحضنة الغربية والجنوبية وسلسلة جرجرة بالشمال والغرب[2].

[1] – محمد لحسن أوزغيدي، نفس المرجع السابق، ص 138.

[2] – محمد تقية،الثورة الجزائرية المصدر، الرمز والمآل، ترجمة: عبد السلام عزيزي، القصبة، الجزائر، 2010، ص ص 226 – 227.

الولاية الرابعة: فتتميز بمناطقها الجبلية مثل الجزء الشرقي للظهرة والونشريس بالغرب، وجبال البليدة والتيطري بالوسط، وتتواصل من جهتي الشرق والجنوب الشرقي مع الخواصر الجبلية لجرجرة والبيبان والحضنة .

الولاية الخامسة: تعتبر من أوسع الولايات حيث أنها ممتدة إلى أقاصي الصحراء الجنوبية، حيث تشمل الأطلس الصحراوي إلى جبل لعمور، ومن جهة الشرق في الأطلس التلي الغربي الذي يظهر من الغرب إلى الشرق جبال طرارة وتلمسان وتسالة وسعيدة وبني شقران والجزء الغربي للكتلتين الجبليتين للظهرة والونشريسي.

الولاية السادسة: هذه الولاية المستخدمة على إثر قرارات الصومام حيث ورثت بعض أجزاء من الولاية الخامسة مثل الأغواط وحاسي الرمل وغرداية من جهة الغرب كما ورثت من جهة الشرق جزء من الولاية الأولى والمتمثل في بسكرة والوادي ويعود لها الجزء الأوسط من الأطلس الصحراوي وجبال أولاد نايل وجبال الزواب.[1]

وحسب الهادي درواز في كتابه الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع فإن الولاية السادسة تضم المناطق الجنوبية لعمالة الوسط الجزائري والقسم الجنوبي من عمالة قسنطينة حسب التنظيم الإداري الذي وضعه الاستعمار الفرنسي، غير أن حدودها لم تستقر حتى أفريل 1958 وسنأتي للتفصيل في ذلك لاحقا، ما لا يفوتنا التنويه إلى أن مؤتمر الصومام بعد أن وضع التقسيم الإقليمي للبلاد فقد أشار إلى أن مدينة الجزائر والبلديات المتاخمة لها مثل حسين داي، القبة، الأبيار... إلخ ليست تابعة للولاية الرابعة وانما تؤلف

[1] – محمد تقية نفس المرجع السابق، ص 227.

منطقة مستقلة بنظام خاص، أما مدينة سطيف فتنسب إلى الولاية الثالثة شريطة أن يتعاون مناضليها مع الولايتين الأولى والثالثة [1].

وقد كان ابرز المؤسسات القيادية في الثورة التحريرية تتجسد في كل من :

المجلس الوطني للثورة CNRA : الذي يتكون من 34 عضوا منهم 17 دائمون آخرين مساعدون ، إذ يجتمع هؤلاء مرة في السنة مدة وجوب الحرب، كما أن من مهامه أو صلاحياته إيقاف القتال

لجنة التنسيق والتنفيذ CCE : وتتكون من خمسة أعضاء يحضرون بسلطة مراقبة المنظمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، كما لها الحق في تشكيل الحكومة المؤقتة بالتنسيق مع المندوبين في الخارج كما أنها مكلفة دون غيرها بانتقاء ومراقبة مختلف اللجان.[2]

أما المجالس الشعبية فهي مجالس ينتخب أعضاءها ليقوموا بالسهر على القضايا العدلية والإسلامية، المالية، والاقتصادية والشرطة.[3] ويمكن أن نقول أن هذه اللجان بمثابة الخلية الأساسية لإرادة الاستقلال وبناء الجزائر المستقلة لهذا فقد لعبت دورا هاما في تفعيل النضال في الأوساط الشعبية وبربط القاعدة بالقمة ليتمكن الهيكل التنظيمي الجديد أداء دوره كما يجب.[4]

[1] – يحي بوعزيز، نفس المرجع السابق، ص 17.
[2] – محمد لحسد اوزغيدي، نفس المرجع السابق، ص 139.
[3] – محمد لحسن أزغيدي، نفس المرجع السابق، ص 140.
[4] – ايفه بريستر، نفس المرجع السابق، ص 143.

- **الجانب العسكري:**

توحيد النظام العسكري لجيش التحرير الوطني من حيث، تشكيلاته ورتبه، وقياداته، وقواته الرئيسية، وتنظيمه الإقليمي العسكري، زيادة على تنظيمه لمصالح وهياكل جيش التحرير كمصالح الاستعلامات والدعاية والصحة والمحاكم والتموين، مع تحديد الصلاحيات والالتزامات والقواعد التي تحكم نشاط هذه المصالح والمشرفين عليها، ليتجاوب مع مقتضيات المرحلة الجديدة من تطور الثورة.[1]

أما التركيب لجيش التحرير فكما يلي:[2]

المجاهدون: وهم الذين يستنون الهجومات والغازات، ويلتحمون بالقوات الاستعمارية وفق خطط حربية .

المسبلون: وهذه الفئة تقوم بالتموين الذي يزود به الجيش، كما تتكفل بالحراسة، وحمل الذخائر والجرحى وتخريب الطرق والسكك الحديدية ويكشفون كل المعلومات عن تحركات العدو و اتجاهاته، إضافة إلى تمكينهم الجيش في التنقل داخل القرى والمدن، كما يشاركون في المعارك.

الفدائيون: ومكان تواجدهم عادة ما يكون في القرى والمدن والعواصم، حيث لا يرتدون الذي العسكري ولا يحملون السلاح إلا عند تنفيذ المهمة، ويحققون أهدافهم في الأماكن التي تفاجئ العدو.

[1] – غربي الغالي، ,جيش التحرير الوطني , وزارة المجاهدين ، الجزائر، 2005، ص 216

[2] – محمد لحسن أزغيدي، نفس المرجع السابق، ص ص 153 – 154.

ونلاحظ هنا كيف أن التنظيم الجديد قد قسم الفئات بحسب المهام أو عين أماكن تواجدها وهذا ما يفيد في التعميم أي توسيع العمل العسكري وفي نفس الوقت إحداث التوازن بين المدينة والبادية في قلب المعركة، وأين لا يتوقع الاستعمار الفرنسي، كما لا يفوتنا أن نعرج على كل تلك الرتب العسكرية التي حددت من خلال قرارات مؤتمر الصومام على نحو علق عليه البعض بأنه مستنبطين حيث مصطلحاته من الجيش الفرنسي[1] والبعض يرى أنه مزيج بين المصطلحات و الألقاب العثمانية والفرنسية .[2]

المطلب الثاني: اهم المواقف والانتقادات الموجهة لمؤتمر الصومام

إن كان مؤتمر الصومام يعتبر بمثابة محطة بارزة وحاسمة في مسار تاريخ الثورة التحريرية فإنه كذلك ذلك الحدث المثير الذي خلق ارتجاجات ما يزال مدها يأخذ أشكالا مختلفة من ردود الأفعال المتباينة، وقبل أن نتفرغ للخوض في غمار هذه الردود التي جاءت بعد انعقاد المؤتمر وإعلان نتائجه مباشرة، حبذا لو ننوه إلى أن اختلافا قد برز أثناء وقبيل انعقاده، ونعني بذلك انقطاع الخيط بين المجموعة المحضرة للمؤتمر وبين مجموعة الخارج من جهة (الوفد الخارجي بالقاهرة و أعضاء فيدرالية فرنسا)، وبين ذات المجموعة المحضرة وبين مجموعة الداخل باستثناء المنطقة الثانية والخامسة إن قبلنا بتمثيل العربي بن مهيدي لهذه الأخيرة – هذا الانقطاع الذي ترك العديد من الاستفهام العالقة بالنسبة للذين غابوا عن الحدث.

[1] – محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ترجمة ،كميل قيصر ، دار الكلمة، لبنان، ،1983 ، ص 153.

[2] – مصطفى الهشماوي، نفس المرجع السابق، ص 76.

وتحضرني في هذا المقام تلك المقولة التي تلفظ بها **زيغود يوسف** وهو في طريق العودة إلى منطقته، إثر انتهاء أشغال المؤتمر "إن الاستقلال سنتحصل عليه لا ريب، و لكن الثورة انتهت ".. وحسب شهادة **علي كافي** فقد تلفظ **زيغود** هذه الكلمات بألم ومرارة [1]، ولن نحاول تفسير المقولة و إنما سنقارنها بمعلومة تقول ببروز وجهات نظر مختلفة أثناء المؤتمر أثرت على العلاقات بين ممثلي المناطق إلى حد اعتبار المنطقة الثانية أقلية معارضة من قبل البعض أمام ما برز من انسجام بين ممثلي المنطقة الثالثة (**كريم بلقاسم**) والمنطقة الخامسة (**العربي بم مهيدي**)، والمنطقة الرابعة (**عمر أوعمران**) وممثل جبهة التحرير الوطني (**عبان رمضان**)، وحسب شهادة (**عبد االله بن طوبال**)، فإن المنطقة الثانية كانت تثق بشكل كبير في **العربي بن مهيدي**، إلا أن هذا الأخير قد خيب ظن وفد المنطقة بموالاته المطلقة (**عبان رمضان**)، هذا مما يؤكد أن المنطقة الثانية، رغم مصادقتها على قرارات الصومام، فقد خرجت بجملة من التحفظات حول القائمة المقترحة لتشكيل مجلس الثورة، التنظيم العسكري، مبادئ الأولوية، مبدأ العلمانية.[2]

ويبرر سعد **دحلب** اختيار أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ بأن القادة المؤتمرين قد انساقوا للفاعلية والواقعية، فإن كان **بن مهيدي وبلقاسم كريم** من أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل فإن **عبان رمضان**

[1] – علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري ،1946-1962 دار القصبة، الجزائر، ،1999 ص 107.

[2] – بوعريوة عبد المالك ، العلاقات بين الولايات التاريخية للثورة التحريرية الجزائرية 62-54 ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، جامعة الجزائر، قسم التاريخ، ،2005-2006 ص ص-77 78

من أعضاء المنظمة السرية وهذا كافي في نظره لأن يتم انتقاءهم لهذه المهمة أما هو أي **سعد دحلب** إلى جانب **يوسف بن خدة** فقد جاء باقتراح من **عبان رمضان** الذي تربطه بهما معرفة قديمة وجيدة .[1]

لكن هناك من يصنف كل من **سعد دحلب ويوسف بن خدة** ومن اقترحهما أي **عبان رمضان** على أنهم لم يشاركوا في تفجير الثورة إضافة إلى أنهم يوضعون في خانة السياسيين.[2]

قد كان من المنطق أن الأطراف التي لم تحضر هذه المناسبة التاريخية المتمثلة فباجتماع قادة الثورة بوادي الصومام، أن تتحفظ حول قراراته إن لم تعارضها بشكل علني، خاصة إذا ما لقيت بعض هذه الأطراف التشجيع والتحريض من الوفد الخارجي حيث شرع **علي مهساس** وعناصر أخرى وعناصر أخرى من ناحية سوق أهراس ومن المنطقة الأولى يصدرون تعليماتهم إلى **عبد الحي** وجماعته في تونس بهدف التنسيق لذات الغرض. و إن كانت منطقة سوق أهراس حسب شهادة **الشاذلي بن جديد** لم تكن تنكر أهمية القرارات التي تمخض عنها مؤتمر الصومام وحتى **عمارة بوقلاز** نفسه كان في اجتماعاته يحتج عن إقصاء المنطقة وتهميشها أكثر من احتجاجه عن قرارات الصومام.[3]

لكن الأكيد أن مهمة **علي مهساس** الجديدة التي كلفه بها **أحمد بن بلة** ابتداء من خريف **1956** قد غذت روح المواجهة التي وقفت بالمرصاد لنتائج مؤتمر الصومام التي بعد الإعلان عليها أرسل أحمد بن بلة

[1] – سعد دحلب ، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، دحلب، الجزائر، ،2007 ص ص33-32

[2] – إبراهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية ،62-54 دار هومة الجزائر، ،2007 ، ص 44.

[3] – شاذلي بن جديد، مذكرات (1979-1929)، ج،1 القصبة، الجزائر، ،2012 ص 87.

مبعوثا إلى منطقة **النمامشة** ليحرض مجاهديها على عدم القبول القرارات المنبثقة عن اجتماع 20 أوت 56.[1]

إضافة إلى ما كان من ردة فعل وطنية بالداخل أو الخارج فقد كانت هناك ردة فعل من طرف المستعمر الذي لا بد أنه لن يقف ساكتا إزاء هذا الحدث الكبير الذي جاء موعده في وقت تواعد فيه تصميم القوات الفرنسية على إخماد الثورة بالقوة، حيث استعانت بقوات كبيرة مدعمة بمعدات الحلف الأطلسي وقد تصدى المؤتمر لإفشال كل مخططات الاستعمار برسمه للأسس التي تسير عليها الثورة، والتحقيق في الأهداف والتنظيم الذي شمل الجيش والشعب في آن واحد، وهذا في حد ذاته انتصار حمل المستعمر للجوء إلى أساليب عدة لإفشال تنفيذ هذه القرارات التي خرجت للعلن و أخذت طريقها للتطبيق ومن بين هذه الأساليب نذكر :

- حادث اختطاف بعض قادة جبهة التحرير في الخارج في أكتوبر 1956 .
- إثارة حرب دعائية .
- المشاركة في العدوان الثلاثي على مصرفي في 31 أكتوبر 1956 بهدف الاحتفاظ بالجزائر تأجج الثورة إضافة إلى مصالحها الاقتصادية بالسويس.
- وفي هذا الصدد يصرح الرئيس الحكومة الفرنسية في جانفي 1957 أمام مجلس الأمة بباريس " أن رأس الثورة الجزائرية هو مصر فضرب الراس تنتهي الثورة وتطمئن فرنسا على جزاؤها ".

[1] – طاهر جبلي، مؤتمر الصومام والقاعدة الشرقية، المصادر، ع9، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر السداسي ا-ول 2004، ص ص 216 – 217.

- دخول الثورة في أسلوب حرب المدن الذي برز بداية من ديسمبر 1956 أدى

- بالقيادة الفرنسية إلى تحويل السكان إلى المخيمات ومحاصرة القرى والأرياف، وجمع الأهالي في المحتشدات.[1]

المطلب الثالث: مبادئ مؤتمر الصومام

طبعا تناول المؤتمر في جلساته وأشغاله مشكلة القيادة بكل أبعادها التشريعية والتنفيذية والعسكرية كبناء مؤسساتي متكامل حيث كانت من مبادئه فيما يخص هذه المشكلة ما يلي[2] :

- مبدأ الإدارة الجماعية ورفض تقديس الأفراد .

- أولوية السياسي على العسكري بشرط أن تقيم قيادة الجبهة في البلد أي أولوية الداخل على الخارج .

- جبهة التحرير الممثل الوحيد والشرعي للجزائر.

وهذا ما يحيلنا للحديث عن مبدأي أولوية السياسي على العسكري، و أولوية الداخل عن الخارج هذين المبدأين الذين خلق أزمة حقيقية بدأت بمعارضة الوفد الخارجي الذي لم يؤمن بهما وقد أدى كل من المبدأ الأول والثاني إلى تحييد هذا الوفد الذي وجد نفسه خارج اللعبة إن صح القول وهو الذي لم يحضر المؤتمر لأسباب غامضة ثم أن البرنامج الذي قام بإعداده قد رفض أثناء انعقاد المؤتمر.

[1] – محمد لحسناوزغيدي، نفس المرجع السابق، ص 160.

[2] – محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر: كميل قيصر ، دار الكمة، لبنان، 1938م، ص 154.

- ولا بد من الإشارة إلى أم مبدأ أولوية الداخل على الخارج لم يكن مفاجأ بالنسبة لهؤلاء إذا ما عرفنا أنه قد ظهر في الحقيقة أثناء عملية التحضير للثورة، أي خلال اجتماعات لجنة الستة حيث يشير إليه محمد بوضياف على أنه قد تم الاتفاق أثناء اجتماعات هذه اللجنة على مبدأين أساسيين يتمثلان في اللامركزية نظرا لاتساع البلاد، و أولوية الداخل على الخارج، أي أن القرارات الهامة ينبغي أن تصدر عن المجاهدين بالداخل.[1] وهذا ما يؤكده سعد دحلب في قوله : "وفي الحقيقة بتأكيدنا على هذه المبادئ لم نقم إلا بإعادة تأكيد الحقيقة الملموسة فمهما كانت القرارات في اتجاه أو في آخر، للحرب أو السلم، فالقرار لا يمكنه أن يطبق أو يرفض إلا في الداخل ومن طرف الداخل .."[2]

ونفهم من قول دحلب أنه تأكيد للحقيقة الملموسة أي الواقع المعاش من اندلاع الثورة حتى إقرار مبدأ أولوية الداخل على الخارج، وقد جاء هذا المبدأ منذ البداية لرفض مجموعة 22 لفكرة وجود قيادتين، إحداهما في الداخل والأخرى في الخارج ومن هذا المنطلق بأن مهمة الوفد الخارجي تكمن في إيصال مطلب الثورة إلى الخارج وشرحها للرأي العام العالمي، والبحث عن التدعيم المادي والمعنوي للثورة.

- ونأتي الآن للحديث عن مبدأ أولوية السياسي على العسكري، وكيف أنه هو بدوره قد شنج العلاقات القائمة بين قادة الثورة وخلق نوع من الصدام الذي كان له أثر سلبي على الثورة بصفة عامة وعلى عرقلة خط سير القرارات مؤتمر الصومام التنظيمية التي كانت في طريقها للتنفيذ،

[1] – إبراهيم لونيسي، نفس المرجع السابق، ص 43.

[2] – سعد دحلب ، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، دحلب، الجزائر، 2007، ص 35.

و إن جل الآراء في هذا الموضوع كانت تصب حول أن لا فرق بين السياسي والعسكري ولا يكاد يتعارض هذين المفهومين في الثورة الجزائرية لأن المجاهدين كلهم تخرجوا من مدرسة واحدة هي مدرسة النضال الثوري، دون اي تخصصات [1]، فالتكوين واحد والغاية واحدة، لكن الأمور قد وصلت حدا من التأزم لدرجة أن الأطراف الرافضة لهذا المبدأ قد اتخذت بعض الإجراءات الصارمة مثل ما حدث في الولاية الأولى التي كان بعض مسئوليها يعرقلون الدوريات القادمة من الولاية الثالثة والرابعة المتجهة إلى تونس لجلب السلاح إذا ما تأكدوا أنها تعلن انتمائها لجبهة التحرير الوطني.[2]

- أما ما اصطلح عليه بمبدأ العلمانية الذي نعت به مؤتمر الصومام من خلال ما ورد في وثيقته :"لا دولة مونارشية ولا دولة دينية"[3] فقد كان سببا وجيها في نظر الوفد الخارجي في خوض حرب شهداء ضده بحجة تجاهل المبادئ الإسلامية وفصل الدين عن الدولة، وقد تجلى ذلك في تحرك كل من **أحمد بن بلة و أحمد مهساس** في اتجاه معاكس لما جاء به مؤتمر الصومام مرتكزين على هذه النقطة وسواها من النقاط المذكورة آنفا، ونظرا إلى كل ما تقدم من تفاصيل عن أسباب نشوب هذا الخلاف بين الداخل والخارج قبل عقد المؤتمر فإننا نرى أن الوفد الخارجي ضلعا في تغذية هذا الخلاف الذي أخذ أبعادا خطيرة بعد الإعلان عن نتائج المؤتمر.

[1] – محمد زروال ، إشكالية القيادة في الثورة قبل مؤتمر الصومام وبعده، محاضرات المجلس الإسلامي الأعلى، الجزائر، 2000 ، ص120

[2] – مصطفى الهشماوي، نفس المرجع السابق، ص 31.

[3] – عبد القادر حميد,عبان رمضان(محاكمة من أجل الحقيقة ,) منشورات الشهاب ,الجزائر2003, ص 109.

المبحث الثالث: الهيئات القيادية للثورة المنبثقة عن المؤتمر

المطلب الاول: الهيئات السياسية الاولى لقيادة الثورة (1956 – 1958)

كانت القرارات التي نصت على إحداث هيئات قيادية عليا للثورة من أبرز ما جاء بو مؤتمر الصومام الذي استعرض حصيلة النشاط الثوري من خلال تقارير المناطق التي قدمت معطيات هامة حول التطور العددي لجيش التحرير وللقاعدة النضالية لجبهة التحرير الوطني، وأوضحت تمك التقارير جملة من الصعوبات الميدانية التي اعترضت الأداء الثوري كالنقص الكبير في التسميح وعزلة المناطق عن بعضها البعض.[1]

المجلس الوطني للثورة:

يعرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية[2] بأنه كان " برلمان الثورة " بالنظر إلى الصالحيات التشريعية التي أوكلت إليه في الإشراف على الأداء السياسي والعسكري للثورة، وتضع النصوص التشريعية للثورة هذا المجلس في أعلى مستويات قيادة الثورة الجزائرية في الفترة الممتدة من1962-1956 لأنه كان " حامي السيادة الوطنية و هو الهيئة التي تمثل القيادة العليا لجبهة التحرير الوطني وصاحب الحق الوحيد في تقرير السلم أو مواصلة الحرب، و كان أيضا الهيئة الوحيدة التي يمكنها الإشراف على الهيئة التنفيذية .ويجدر بنا في هذا السياق توضيح أن أغلب النصوص القانونية المتعلقة بصلاحيات وطريقة عمل المجلس الوطني للثورة الجزائرية التي تم اعتمادها خلال مؤتمر الصومام، يعود اقتراح إنشاء كل من المجلس الوطني للثورة و لجنة التنسيق

[1] – محمد لحسن اوزغدي، نفس المرجع السابق، ص 143.

[2] – أهم العناصر البارزين في مجلس الثورة هم : عبان رمضان، العربي بن مهيدي، كريم بمقاسم ويوسف بن خدة، بالإضافة إلى سعد دحلب، لأنها المجموعة التي شكمت لجنة التنسيق و التنفيذ الأولى.

والتنفيذ خلال جلسات الصومام إلى عبان رمضان، الذي أشار على رفاقه بضرورة وضع هيئتين قياديتين للثورة تكون إحداهما ذات سلطة تشريعية والأخرى تنفيذية خاضعة لها.[1]

ويمكن القول أن التجاذب الذي حدث حول تعيين أعضاء المجلس الوطني للثورة خلال مؤتمر الصومام كان شبيها من حيث الشكل بما حدث خلال اجتماع لجنة ال22 من خلافات أدت إلى انسحاب مجموعة قسنطينة قبيل تفجير الثورة بأشهر قليلة على الرغم من أن الأغلبية الساحقة التي شاركت في اجتماع 25جوان 1954 كانت من العناصر المقربة من محمد بوضياف وديدوش مراد ، وبالنظر إلى أن 15 عضوا منهم سبق لهم النشاط تحت إشرافيهما في تنظيم المنظمة الخاصة في الشمال القسنطيني في الفترة 1953-1948.[2]

-التشكيلة الصورية الأولى لمجلس وطني للثورة:

كما اختلفت الروايات والكتابات حول هوية بعض الأعضاء في لجنة ال 22 إلى درجة التشكيك في صحة تسميتها نسبة إلى تعداد تشكيلتها ، تباينت كتابات وروايات تاريخية كثيرة حول الهوية الحقيقية لمجموعة من أعضاء تشكيلة المجلس الوطني للثورة الجزائرية التي تم الإعلان عليها على صفحات جريدة المجاهد في أعقاب مؤتمر الصومام، ودون الانخراط في سرد مواضع الاختلاف بين الكتابات التاريخية حول هذا الجانب.[3]

[1] – جمال قنان ، "تشكيل الحكومة المؤقتة نقمة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني "، مجلة الذاكرة ، العدد ،04، 1996.

[2] – عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر(دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية)، دار هومة، الجزائر، ،2004، ص 487.

[3] – حكيمة شتواح، "المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية 1962-1954"، رسالة ماجستير، منشورة، إشراف عبد الحميد زوزو، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية و الاسلامية، جامعة الجزائر، الجزائر، ،2000/2001 ص، 40.

و إذا ما علمنا أن تلك التشكيلة لم تحض يوما بفرصة الاجتماع منذ تعيينها في سبتمبر 1956 والى إلغائها في أوت 1957 فإن اختلاف الكتابات التاريخية حولها يصبح موضوعيا لأن شمل تلك التشكيلة لم يجتمع في أي وثيقة من وثائق الثورة بصورة معلنة ، وهو ما فتح المجال أمام اجتهادات شخصية لعدد من المؤرخين على امتداد سنوات طويلة ، وكان ذلك سببا في استمرار الخطأ الشائع الذي يذهب إلى إضفاء تسمية التشكيلة الثانية للمجلس الوطني للثورة على تلك التي جاء بها أول اجتماع للمجلس في القاهرة في أوت 1957.[1]

إن الصلاحيات التي أسندت إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية كانت تخفي رغبة حقيقية في إرساء معالم دستور رئاسي يجمع بين صالحيات واسعة لكنه يحترم مبدأ العمل الجماعي، حتى أنه يمكننا القول بأن **عبان رمضان** وجد البديل للزعيم الغائب للثورة من خلال الهيئة التي أصبح يمثلها المجلس الوطني للثورة الجزائرية[2].

لجنة التنسيق و التنفيذ:

وهي الهيئة القيادية التنفيذية العليا للثورة اتخذت من مدينة الجزائر مقرا لها، واعتبرت هذه المنطقة مستقلة وواقعة تحت سلطتها المباشرة[3]، إلا أن هذا القرار يعد أكبر خطأ ارتكبته اللجنة وهذا سبب صعوبة التحرك على مستوى الجزائر العاصمة.[4]

[1] – عقيلة ضيف الله، "التنظيم السياسي و الاداري في الجزائر1962-1954"، رسالة دكتوراه، منشورة، معيد العموم السياسية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1995، ص257-256

[2] – جمال قنان ، نفس المرجع السابق.، ص 144.

[3] – عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954 – 1962، دار المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2012، ص 93.

[4] – إبراهيم لونيسي، نفس المرجع السابق، ص 82.

"و يقول سعد دحلب عن التشكيلة الاولى التي كانت تتشكل منها اللجنة ..."إننا نشكل قيادة جماعية وبأن كل الأمور كانت تناقش ويبث فيها بالصفة الأكثر ديمقراطية "... إلا أنه سيدرك ذلك بقوله ..."أننا لم نكن أبدا شديدي الحرص على هذا المبدأ..." فكل واحد من هؤلاء كان يتمتع بحرية كبيرة في التصرف وخاصة في إدارة عمله كان **عبان رمضان** أسرعهم فكان يحرر ملاحظاته وتوجيهاته بسرعة وكثيرا ما كان يضع رفاقه أمام الأمر

الواقع، ويقول أيضا بأن كريم بلقاسم وبن مهيدي يغضبان منه بسبب تظاهره" بالزعامة.[1]

المطلب الثاني: الهيئات القيادية الخارجية للثورة

و يجدر التنبيه هنا بأن مثل هذا الاختيار ليس الهدف منه إهمال بقية الوزارات بما فيها رئاسة الحكومة نفسيا أو تهميش دورها ، وانما كان بسبب أن بقية أجهزة الحكومة المؤقتة لم تتمكن من مسايرة التطور السياسي والإداري الذي حققته مثيلاتها إلى درجة أن بعضها تحول إلى أجهزة تابعة وخاضعة لها في الكثير من الأحيان.

وزارة القوات المسلحة: كانت وزارة القوات المسلحة من أهم وزارات الحكومة المؤقتة عند إنشائها في سبتمبر، 1958 وقد تولى **كريم بمقاسم** الإشراف عليها بسبب حرصه الشديد على البقاء في الموقع الذي كان يشغله في صفوف لجنة التنسيق و التنفيذ (**CCE**) أين استمر لمدة تقارب العام في مهام الإشراف على تنظيم جيش الحدود وفي الإشراف على جيش التحرير في الداخل. كما شكلت تلك التولية حال

[1] – محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عاميا االول، ط6، دار البحث، قسنطينة، 6571، ص 97.

وسطا قبل به المنافسين الرئيسيين له في قيادة الثورة آنذاك **بوصوف وبن طوبال** اللذين سعيا إلى قطع الطريق عليه عندما أظهر طموحه لرئاسة الحكومة المؤقتة[1].

قام **كريم بمقاسم** بتعيين نفس العناصر التي كانت تحيط به من قبل في ديوان وزارته ، ثم شرع في انتقاء مجموعة من الضباط الفارين من الجيش الفرنسي بغرض الاستعانة بهم في الأشراف على المعسكرات والمدارس العسكرية و دوائر التسميح والتموين المنتشرة في عدد من المدن التونسية والمغربية [2].

وزارة الداخلية: 1958 – 1961: إلى جانب وزارة القوات المسلحة شكلت وزارة الداخلية نواة رئيسية أيضا في قيادة الجهاز التنفيذي للثورة في السنوات الأربع الأخيرة من حرب التحرير ، وعلى عكس سابقتها عرفت هذه الوزارة استمرارية مميزة، لأن مقاليد إدارتها بقيت في يد **بن طوبال** لمدة ثلاثة سنوات كاملة ، قبل أن تتم إزاحته عنها في أوت،**1961** ثم إسنادها إلى **كريم بلقاسم** الذي جمع حينها بينها وبين منصب نيابة رئاسة الحكومة[3].

وزارة التسليح والاتصالات العامة :1958 – 1962: إلى جانب كل من وزارتي القوات المسلحة والداخلية كانت وزارة التسليح والاتصالات العامة التي أشرف عليها **عبد الحفيظ بوصوف** بصورة مستمرة في سنوات **1958 – 1962** أكثر الدواوين الوزارية أهمية ونفوذا داخل الحكومة المؤقتة ، وتعد الوزارة الوحيدة التي كانت تمتلك مقرات في كل من تونس(تونس) وليبيا (طرابلس) والمغرب (الرباط) لقد كانت تولية **بوصوف** على رأس هذه الوزارة نتيجة حتمية للتفوق الذي أظهره في جمع كم معتبر من أجهزة الاتصال

[1] – حكيمة شتواح، نفس المرجع السابق، ص 13 ... 20 (بتصرف).
[2] – عبد الحميد زوزو، نفس المرجع السابق، ص 486....488 (بتصرف).
[3] – مصطفى مراردة، مذكرات (1954 – 1962)، الجزائر، ص ص 244.

منذ صيف عام **1956** أين أشرف على قيادة الولاية الخامسة خلفا **لابن مهيدي** و سمح له ذلك بالتوجه نحو تكوين فريق تقني أشرف على شبكات الاتصالات في القواعد الغربية لجيش الحدود [1].

المطلب الثالث: عوامل التأزم الداخلي في هيئات قيادة الثورة

إن العوامل الرئيسية التي أدت إلى تأزم العلاقات داخل هيئات قيادة الثورة كثيرة نتاجا لعقبات ميدانية فرضتها ظروف الحرب ثم تحولت إلى قضايا مثيرة للتوتر الداخلي كمسألة التسليح و مواجهة السدود المكهربة عند الحدود أو الحركات المناوئة لجبهة وجيش التحرير في الداخل وغيرها.[2]

التنافس والصراع حول السلطة: على الرغم من أن جميع أعضاء تلك المجموعة لم يجاهروا بعضهم البعض بميولهم إلى الإشراف على الثورة، مما يسمح بالقول بأن هذا المبدأ كان يمثل استجابة لنوايا تقاسم القيادة بينهم على قدم المساواة للحيلولة دون طغيان الطموح الفردي من داخل هذه النواة المؤسسة ، ولمنع اختراقها من الخارج من طرف عناصر دخيلة عنها، وقد تم تصويره بأنه كان قطيعة مع تجربة الزعامة الفردية بهدف التبرير والتورية في آن واحد.[3]

إن تحديد الأشكال المختلفة للصراع على القيادة ووضع معالم تاريخية دقيقة الانتقال تلك الصراعات من مستوى إلى آخر بدءا من قيادة النواحي والمناطق في السنوات الأولى من حرب التحرير ووصولا إلى زعامة

[1] – عبد الحميد زوزو، نفس المرجع السابق، ص 488.
[2] – حكيمة شتواخ، نفس المرجع السابق، ص 15.
[3] – نفسه، ص 14 – 20 (بتصرف).

الهيئات العليا للثورة كالحكومة المؤقتة والأركان العامة لجيش التحرير الوطني في سنواتها الأخيرة يطرحان صعوبة بالغة.[1]

و لأن المواقف التي كانت تعكس الطموحات الفردية عند القادة لم تكن معلنة وصريحة ، وغالبا ما كانت تتوارى خلف الدعوة إلى مبادرات جماعية تنشد العمل على تقوية صفوف الثورة والدفاع عن قيمها ومبادئها في ظاهرها وتكرس في جوهرها تحكم زمرة صغيرة من القادة في الإشراف الفعلي على إدارة العمل الثوري.

اشكال و مستويات و مبرر ات الصراع حول القيادة:

لقد ظهرت الأشكال المبكرة للصراع حول الزعامة في مستويات قيادة النواحي والمناطق في المرحلة الأولى من الثورة ، ويمكن هنا التدليل بتجربة ناحية سوق أهراس (المنطقة الثانية) في أعقاب استشهاد **باجي مختار** في نوفمبر،1954 وبتجربة من منطقة الأوراس (المنطقة الأولى) بعد اعتقال **مصطفى بن بولعيد** في فيفري.1955 فقد تعرض عدد من القادة الذين خلفوا **باجي مختار** إلى التصفية الجسدية على إثر محاكمات تعسفية ومتسرعة ، على منوال شبيه جدا بالطريقة التي تمت من خلالها تصفية **شيحاني بشير** في أواخر عام.1955.[2]

ولم يكن التشابه بين هاتين الحالتين فيما يتعلق بالصورة التي كان يتم اللجوء إليها وانما كان أيضا في ما يتعلق بالدوافع التي كانت تقف وراء تلك التصفيات لإزاحة القادة، ونقصد بذلك أن كل من **جبار عمر وشيحاني بشير** كانا ضحيتين للنعرة القبلية والجهوية التي كانت تفتعل من أجل تبرير التصفيات الجسدية

[1] – جمال قنان، نفس المرجع السابق، ص 148.

[2] – عبد الحميد عوادي ، القاعدة الشرقية ، دار الهدى ، عين مليلة، ،1993 ص 48

للقادة الذين كانوا يعرفون بقدر كبير من الكفاءة والسمعة و التجربة النضالية الطويلة . ويمكن القول بأن تلك التصفيات لم تكن تعلن بشكل مكشوف عن بواعث العصبية القبلية أو الجهوية التي كانت تتحكم بها ، لأنها لم تكن تمثل مسوغا كافيا حتى في نظر الذين كانوا يتزعمونها ، والذين كانوا يندفعون إلى التمهيد لها عن طريق حملات دعائية لتوجيه اتهامات مزيفة و للتشهير بالقادة المراد إبعادهم.[1]

[1] – عمر توامي، مؤتمر الصومام وأثره في تنظيم الثورة، دار كرم اهلل، الجزائر، (د.س.ن)، ص 26.

خلاصة الفصل الثاني:

يمكن القول أن الصومام حتى وإن فتح الباب على تجاذبات جديدة بين النخب القيادية للثورة في الداخل والخارج، استطاع حل مشكلات كثيرة عرفتها الثورة خلال مرحلة 1954 – 1956، كما أن المؤتمر من خلال أرضيته أسس لطور جديد عرفته الثورة التحريرية، تمثل ذلك الطور في إكسابها مؤسسات أشرفت على العمل الثوري بمختلف أوجهه ، وبصيغة أخرى يمكن أن نعزي أهمية مؤتمر الصومام التاريخية في برنامج العمل السياسي الذي زود الثورة به فتحولت بعد صائفة 1956 من ثورة في مظهر حرب عصابات إلى ثورة تعتمد على حرب نظامية، وليس ذلك فحسب بل وتمتلك ذراعا سياسيا، سرعان ما تحول إلى حكومة ثورية معترف هبا .وخلاصة لكل هذا يمكن القول أن الصومام لم يحقق الإجماع بالنظر إلى مبادئه العامة التي خضعت للتأويل وأثارت الجدل والتوتر وإنما حقق الإجماع في قراراته التنظيمية والعملية فأدى بذلك وظيفة المؤتمر الثوري على أكمل وجه خلال ملحمة الثورة التحريرية الكبرى.

الفصل الثالث:

مسار و مواقف بن يوسف بن خدة و علي كافي من الثورة التحريرية و مؤتمر الصومام

تمهيد:

تنوعت مصادر كتابة تاريخ الثورة الجزائرية بين الوثائق الأرشيفية والشهادات والمذكرات الشخصية والتي أضحت من المصادر المهمة خاصة مذكرات القادة السياسيين والعسكريين الذين عاشوا وعايشوا الثورة التحريرية وكانوا أطرافا فاعلين فيها بفعل المهام التي كلفوا بها ، و من بين القادة الذين أفادونا بمذكراتهم خلال مسيرتهم النضالية في الثورة التحريرية و هما بن يوسف بن خدة، و علي كافي، و نحن سوف نعتمد على هذه المذكرات في تحليل دراستنا في الفصل الثالث، حتى نتمكن من التعرف على شخصيتهما و الدور الذي لعبانه في اندلا ع الثورة التحريرية و الأعمال التي قاما بها خلالها كما سنتعرف على دورهما في مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 .

المبحث الاول: مسار ومواقف بن يوسف بن خدة من الثورة التحريرية ومؤتمر الصومام

المطلب الاول: لمحة تاريخية عن حياة بن يوسف بن خدة

ولد بن يوسف بن خدة في 23 فيفري 1920م بمدينة **البرواقية**[1] ولاية المدية، من عائلة أحوالها المادية لا بأس بها، مقارنة بمختلف العائلات الجزائرية الأخرى، والده هو سي عبد العزيز بن سي محي الدين، القاضي المشهور بالمدية، كان أبوه يمتهن سلك القضاء كذلك، حيث كان يكن له جميع السكان الاحترام والتقدير، بالإضافة إلى ذلك فإن عائلته كانت ذات شأن عظيم ودرجة عالية من العلم والمعرفة.[2]

نشأ في أسرة صالحة ذات أصول معروفة، كان أبوه من قدماء المتخرجين من المدرسة الإسلامية الفرنسية بالجزائر العاصمة، و التي تعتبر واحدة من بين المدارس الثالث التي أنشأتها السلطات الفرنسية في كل من قسنطينة، و تلمسان، و الجزائر العاصمة، من أجل تخريج شيوخ و قضاة في قانون الأحوال الشخصية الإسلامية، عرف اليتم في سن الحادية عشرة من عمره، حيث كان شديد الارتباط بإخوته خاصة أخوه الأكبر عبد الحليم، الذي ضحى بمعظم وقته و جهده من أجل تربيتهم و رعايتهم، حتى أنه لطالما ردد المقولة الآتية فيه " لقد ضحى بشبابه من أجل تربيتنا ".[3]

التحق الطفل بن يوسف بن خدة في بداية تعليمه بالمدرسة القرآنية المتواجدة في مسقط رأسه على عادة كل الجزائريين والمغاربة في تلك الفترة، حيث كانت الأسرة ترسل أبنائها إلى الكتاب قصد تعليمهم مبادئ الدين

[1] – عبد القادر حميد، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007م، ص. 296.

[2] TAHRI Hamid," Benkhedda Benyoucef, Proscrit, poursuivi jusque sa tombe ", El Watan, 9 septembre 2010, p1.

[3] – نور الدين حاروش، مواقف بن يوسف بن خدة النضالية والسياسية: قراءة في تاريخ الجزائر الحديث، ط1، دار الأمة للطباعة والنشر و التوزيع، الجزائر ، 2011، ص 01.

الإسلامي، وتلقينهم القـرآن الكريم بهدف تمتين تربيتهم و تهذيب سلوكهم، حتى يتمكنوا من ممارسة شعائرهم الدينية لما يكبرون، و يكون زادهم في المستقبل.[1]

وبالتوازي مع دراسته بالثانوية، انخرط في الكشافة الإسلامية الجزائرية، التي تعلم فيها الاعتماد على النفس، والتعاون مع الآخرين، و التعود على الانضباط، والشجاعـة، و الثقـة بالنفس، و تقدير روح المسؤولية، فكل هذه الصفات هيئته، وأعددته للنضال السياسي والعسكري فيما بعد .ثم يضيف التجربة القصيرة، والمثير ة التي خاضها في ممارسة الرياضة، على غرار كرة القدم والملاكمة، حيث تحدث عن ذلك بقوله:" لقد خضت أول وأخر منازلة لي في الملاكمة، في أول لكمة تكسرت على إثرها أصبعي فتركتها فورا".[2]

و في سنة 1942م و بعد حصوله على شهادة البكالوريا، التحق بكلية الطب قسم الصيدلة بجامعة الجزائر، وهي نفس السنة التي انخرط فيها في حزب الشعب الجزائري وعمره آنذاك لا يتجاوز 22 سنة، و هنا نجده قد خاض عدة جبهات، منها مواصلة الدراسة الجامعية، ثم التركيز على النشاط الحزبي، بالإضافة إلى القيام بمختلف المهام التي كانت توكل إليه، هذا ما مكنه من التعرف على العديد من الطلبة الجزائريين و الفرنسيين، بحيث أصبح على تواصل مع العديد من رجال الحركة الوطنية.[3]

[1] – بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، ط،0 دار النعمان، الجزائر، 2004م، ص.389.

[2] 1 TAHRI Hamid, Ibid, p2-

[3] – نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص.98.

في الوقت الذي عين فيه في منصب الأمين العام لحركة الانتصار سنة1951م، بقي له امتحان واحد للحصول على شهادة الدكتوراه في الصيدلة، وبتواضع كبير، استسمح زملائه في الحزب أن يمنحوه عطلة لمدة شهر، وهذا لإتمام دراسته، مما جعله ينال حب وتقدير هؤلاء.[1]

المطلب الثاني: مسار و مواقف بن يوسف بن خدة في الحركة الوطنية (1942 – 1954)

لقد أثمرت جهوده الفكرية على تأليف مجموعة من الكتب التي أعطت إضافة إلى المكتبة الوطنية، وعموما فإن أعماله الفكرية و العلمية تضمنت خمسة عناوين طبعت في حياته و هي: اتفاقيات ايفيان، جذور أول نوفمبر1954م، أزمة الجزائر1962م، عبان – بن مهيدي ومساهمتهما في الثورة الجزائرية، الجزائر عاصمة المقاومة 1956-1957م، وهذه الأعمال كلها باللغة الفرنسية، وقد تمت ترجمة بعض الأعمال إلى اللغة العربية، كما ترك مجموعة من المخطوطات و المؤلفات تحت الطبع، صدر له بعد وفاته سنة 2003م كتاب بعنوان شهادات ومواقف باللغة العربية، بالإضافة إلى كتابين تحت الطبع و هما: رفاق مصالي يحاكمونه، وخروج لجنة التنسيق و التنفيذ من الجزائر سنة 1957م .[2]

قام بن يوسف بن خدة كغيره من قادة الثورة بنشاط سياسي واسع، قبل التحاقه بالثورة التحريرية في1954م، فكان ولوجه عالم السياسة لأول مرة و هو طالب في ثانوية دوفيري بالبليدة، (ثانوية ابن رشد) حاليا، حيث درس بها من سنة1931م إلى غاية سنة1941م تقريبا، و خلال هذه الفترة تعرف على مجموعة من الطلبة الجزائريين من بينهم سعد دحلب و محمد الأمين دباغين، إضافة إلى اهتمامهم بالدراسة، كان اهتمامهم منصبا

[1] – بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر1945م، تر، مسعود حاج مسعود، ط،2، دار الشاطبية للنشر والتوزيع الجزائر، 2012، ص 07

[2] – نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص. 106.

على تتبع الأحداث السياسية في تلك الفترة (1934-1935م)، والتي كانوا يقصدون بها تطورات حزب نجم شمال إفريقيا الذي أسسه جماعة من المغتربين في فرنسا.[1]

كان بن يوسف بن خدة و رفاقه الطلبة من قراء جريدة الأمة[2] ، لسان حال نجم شمال إفريقيا التي كانت تصلهم عن طريق الوسيط الذي كان بينهم و بين الحزب في البليـدة آنذاك، و هو المناضل الوفي محمد عساكر.[3]

لقد أثرت شخصية الحاج حسين سليماني، و خطاباته الدينية التي كان يزرعها في نفوس المناضلين، من زيادة الحماسة في بن خدة ورفاقه المناضلين التابعين لقسمة البليدة، هذا ما دفعه مع جماعته التي تتألف من حوالي عشرة إلى أثنى عشر شابا إلى المساهمة في مساندة موقف الحاج سليماني الراف لتجنيد الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي المزمع إرسالهم إلى جبهات القتال في ايطاليا وفرنسا، وذلك من أجل تحرير فرنسا وأوروبا، بالإضافة إلى ذلك عملوا على تحريض بقية الشباب على رفض الخدمة العسكرية تحت الراية الفرنسية.[4]

[1] – الطاهر آيت حمو، رجال صنعوا التاريخ: لقاء مع الرئيس بن يوسف بن خـدة، دار الخلدونيـة للنشـر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 18

[2] – جريدة الأمة، هي جريدة وطنية ناطقة باللغة الفرنسية، تأسست في باريس في عهد حزب نجم شمال إفريقيا، كانت مهتمة الدفاع عن حقوق مسلمي إفريقيا الشمالية، صدر أول عدد منها في شهر أكتوبر 1930م، مؤسسها و مديرها السياسي مصالي الحاج، و رئيس تحريرها عمار عيماش، توقفت عن الصدور نهائيا في نهاية الحرب العالمية الثانية . ينظر: بشيـر بلاح وآخرون، تاري الجزائر المعاصر-1830 - 1989 ،ج 1 ، دار المعرفة، الجزائر، 2010م، ص.245.

[3] – باتريك أفينو، جون بلانشايس، حرب الجزائر ملف و شهادات، تر، بن داود سلامنية، ج 1 ، دار الوعي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص 63.

[4] – الطاهر آيت حمو، المرجع السابق، ص.25

تحت إدارة حسين لحول[1] في عام 1956م أوكلت إلى السيد بن خدة رفقة عبد المالك تمام مسؤولية الإشراف على قطاع الصحافة داخل الحزب، حيث تم إصدار هما لجريدة الأمة الجزائرية التي كانت تنشط في السر حتى عام1947م، و بهذه الصفة تم إشراكه في جلسات المؤتمر الأول لحركة الانتصار، الذي تم عقده في الفترة ما بين 15 - 16فيفري 1947م بالجزائر العاصمة، ونظرا لهذا النشاط عين عضوا في اللجنة المركزية لعام 1948.[2]

في النصف الثاني من شهر أوت 1951م و باقتراح من السيد مصالي الحاج عين بن يوسف بن خدة في منصب الأمين العام للجنة المركزية لحركة الانتصار، خلفا للسيد **حسين لحول**، الذي استقال من منصبه في شهر مارس من نفس السنة، و هنا يذكر لنا السيد بن خدة "أنه كان مقبلا على تولي هذه المس ولية خلفا للسيد حسين لحول، و هو يدرك مدى ما يسببه ذلك من حرج له لأنه لا يمتلك تجربة لحول، و لا ماضيه النضالي، و لا شعبيته التي يحضى بها في صفوف حزب الشعب و حركة الانتصار.[3]

عندما اندلعت الثورة التحريرية في الفاتح نوفمبر1945م، قامت السلطات الفرنسية في الخامس من نفس الشهر بحل حركة الانتصار، لأن الحزب كان متهما من طرف الحكومة الفرنسية بالمسؤولية عن اندلا ع الثورة، على إثر

[1] – حسين لحول، من مواليد مدينة سكيكدة يوم 17 ديسمبر191م، بعد دراسة ابتدائية واعدادية ناجحة بالمدينة اضطرت عائلته إلى الهجرة نحو العاصمة في سنة 1933م، اتصل بالرعيل الأول من مناضلي نجم شمال إفريقيا أمثال أحمد مزغنة و ابراهيم غرافة، و في سنة 1935م أصبح أول دائم للحركة في الجزائر، و عندما حل مصالي إلى الجزائر في صائفة 1937م أصبح لحول من أقرب مساعديه، وكان من رفاقه في سجن برباروس والحراش ما بين أوت 1937م وسبتمبر1938م، عين كأمين عام للجنة المركزية لحزب حركة الانتصار في ربيع 1951م، كان من أبرز معارضي مصالي في اللجنة المركزية، و قد انتهت هذه المعارضة إلى أزمة -1953 – 1954 م، كما كان باسم إدارة الحزب على صلة بالعناصر الثورية العاملة في سبيل الثورة المسلحة، و قدم يد المساعدة للجنة الثورية و العمل، و قبيل اندلا ع الثورة كان لحول رفقة أحمد يزيد في القاهرة في إطار المباحثات والاتصالات مع التيارات الأخرى، بعد الاستقلال شغل منصب مدير ديوان السكن و مؤسسة المنتجات النسيجية. توفي في الجزائر سنة 1995م. ينظر: محمد عباس، رواد الوطنية: شهادات 12 شخصية وطنية، دار الهدى، الجزائر، 2009م، ص ص،57 58.

[2] – عبد الحميد السقاي، الزبير بوشلاغم، حديث ذو شجون مع بن يوسف بن خدة، مجلة أول نوفمبر1945م، العدد،86 المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر1987،م، ص 07.

[3] – عمار بوحوش ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 م، ط،1 ، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1997، ص 326.

هذا أدخل السيد بن خدة إلى السجن، و لم يتم إطلاق سراحه إلا في شهر ماي من العام الموالي1955م، و بعد خروجه من السجن التحق مباشرة بجبهة التحرير الوطني، و هذا عن طريق صديقه عبان رمضان.[1]

المطلب الثالث: مهام و موقف بن يوسف بن خدة من الثورة التحريرية و مؤتمر الصومام

فيما يخص موقف بن خدة من اندلاع الثورة التحريرية، يجدر بنا التذكير بأن هذا الأخير كان على إطلاع بتأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل A U R C ، وهذا عن طريق مؤسسيها، الذي كان بتاريخ 23 مارس1945م[2] ، أعضاؤها المؤسسون هم أربعة، ثالثة ينتمون إلى اللجنة المركزية و هم: **حسين لحول، سيد علي عبد الحميد، محمد دخلي** و من المنظمة الخاصة محمد بوضياف.[3]

لم تكن هذه اللجنة حزبا وال تشكيلة وال تنظيما سياسيا، بل كانت كما يدل عليها اسمها لجنة تسعى لإعادة بناء وحدة الصف داخل الحزب، حيث كان أول اجتماع لها في العاصمة بمدرسة الرشاد في القصبة، كما تقرر في هذا اللقاء إصدار "صحيفة الوطني" التي صدر منها خمسة أو ستة أعداد على الأكثر.[4]

من جهة أخرى يضيف بن خدة، أن بوضياف و بن بولعيد عندما شرعا في التحضير للعمل المسلح في صيف1945م، التقيا به و **بلحول و أحمد بودة**، حيث أكدوا لهم عن مساندتهم و دعمهم لجهود هذه اللجنة

[1] – لزهر بديدة، رجال من ذاكرة التاريخ، ج،10 وزارة المجاهدين، الجزائر، د. ت، ص 10.

[2] – الطاهر آيت حمو، المرجع السابق، ص 62.

[3] KIOUANE Abderrahmane, Moments du Mouvement National, texte et position, édition, ENAG, Alger, - 2009, p30

[4] – ن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر1945م، المصدر السابق، ص336.

الرامية لتفعيل فكرة العمل المسلح، كما قام هو و **لحول** بمنحهم مبلغ مالي قدر بمليون فرنك فرنسي ، و هذا من أجل الإسراع في التحضيرات[1].

من الواضح إذن أن بن خدة لم يكن معارضا أبدا لفكرة العمل المسلح، حيث كان يطلب شيئا من التريث، هذا حتى تتوفر كل الوسائل و الإمكانيات التي تضمن نجاح العمل الثوري، وعليه وبدون تردد وبدون أن يرغمه أحد، اختار الانضمام إلى جبهة التحرير الوطني (ج ت و) مباشرة بعد خروجه من السجن في ماي 1945م، ونظرا لمتانة العلاقة التي كانت تربطه بعبان رمضان، قام بالاتصال به من أجل العمل إلى جانبه.[2]

تم تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين في 24 فيفري 1956 و عين بن خدة كمنسق بين جبهة التحرير و الأمانة العامة للاتحاد حيث تم فيه تعيين أعضاء المكتب و هم: مداد محمد ،عمراني عبد القادر، حناشي مايوف، بوروبة حسان، قايد الطاهر و زيوي محمد و بوحلال علي، و في نفس اللقاء تم تعيين أعضاء اللجنة التنفيذية الوطنية و هم: رباح سليمان، ابيت محمد، ربيعة محمد، قليسي محمد.[3]

[1] – نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص.653

[2] – لزهر بديدة، المرجع السابق، ص.14

[3] – بوخوش الجودي، دور بن يوسف بن خدة في الثورة التحريرية (1945 – 1962)، دراسة تاريخية، مذكرة ماجيستير، جامعة الجزائر، 2007، ص 77.

المطلب الرابع: دور بن يوسف بن خدة في مؤتمر الصومام

يعتبر السيد بن يوسف بن خدة مؤتمر الصومام حدثا تأسيسيا؛ بفعل ما تمخض عنو من نتائج ومقررات والتي يعود الفضل في طرحها وتجسيدها حسب رأيه إلى السيد عبان نجاح المؤتمر رمضان، الذي يصفه بالرجل الحازم والصارم والمصمم على انجاز وانجاح المؤتمر ، كم يقول بن يوسف كنت رفقة الأخوة عبان وبن مهيدي نشكل ثالوثا مهمته تنظيم منطقة الجزائر العاصمة.[1]

و بموافقة مؤتمر الصومام على هذه القرارات، التي كان **بن خدة وعبد المالك تمام** وراء اقتراحها وصياغتها ،أكسبهما ثقة كبيرة في أنفسهما واستطاع كل واحد منهما انتزاع مكانته من الشخصيات البارزة التي كانت تصنع الأحداث في تلك الفترة، حيث تم تعيين **تمام** كعضو دائم في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وبن خدة تم تعيينه كعضو دائم في نفس المجلس وعضو في أول لجنة التنسيق والتنفيذ، لكن قرار تعيين بن خدة و بعض المناضلين، الذين كانوا ينتمون إلى مختلف تيارات الحركة الوطنية في مناصب قيادية عليا للثورة ،لم يرضى بعض الأعضاء في الوفد الخارجي، وعلى وجه الخصوص، أحمد بن بلة وأحمد محساس، بحجة أن هؤلاء المناضلين لم يلتحقوا بالثورة في بدايتها.[2]

[1] – بنّ وسف بن خدة، شهادات ومواقف، ط1 دار النعمان للنشر والتوزّيع، الجزائر، 2004، ص 55.

[2] Mohamed lebjaoui : Vérités sur la Révolution Algérienne , ed ,Gallimard ,Paris, 1970, p 113

في الحقيقة كانت معارضة أعضاء الوفد الخارجي وتحفظهم بشأن قرار تعيين بن خدة كعضو في لجنة التنسيق والتنفيذ، تستهدف عبان شخصيا ،[1]و الا كيف يحملون هذه المسؤولية دون انتقاد قادة الولايات الأربعة اللذين حضروا المؤتمر، علما أن بن مهيدي هو الذي ترأس أشغال المؤتمر.[2]

ثم إذا كان بن خدة أو سعد دحلب غير مرغوب فيهما لدى أعضاء الوفد الخارجي، بحكم أنهما ينتميان إلى جماعة المركزيين المتهمين بالركون إلى الإصلاح ومعارضة فكرة قيام الثورة، لماذا لم يتعرضوا على قرار تعيين فرحات عباس ومحمد لمين دباغين ، لما عيينا في نفس اللجنة بعد عام من انعقاد مؤتمر الصومام ؟

و هل أصبح فرحات عباس ثوريا إلى درجة تفضيله على بن خدة لكن أحمد بن بلة وأحمد محساس في حقيقة الأمر، كانا يعارضان كل العناصر التي استقدمها عبان رمضان، بما في ذلك فرحات عباس وتوفيق المدني وعمار اوزقان وقدماء المركزيين وفي نفس الوقت عارضوا وتصدوا للحركة المصالية التي كانت دوما تنافسهم الشرعية الثورية.[3]

و مهما كانت معارضة بعض أعضاء الوفد الخارجي، للقرارات المنبثقة عن مؤتمر الصومام ،فإننا نستطيع أن نقول بأن المؤتمر استطاع على الأقل تشكيل قيادة جماعية وطنية موحدة، بعد استخلاص العبر من تجارب الفترة التي سبقت انعقاده وتتلخص هذه التجارب، في أهمية توحيد المواقف من أجل استمرار الثورة وتحقيق الاستقلال.[4]

---

[1] – بن يوسف بن خدة : شهادات و مواقف ،دار النعمان للطباعة و النشر الجزائر ، ،2004 ص .88

[2] 97-Ben Khedda : Abane –Ben m'hidi, leur apport à la Révolution , ed, Dahlab,Alger ,1998,P-

[3] Khalfa Mammeri :Abane Ramdane ,Heros de la guerre d'Algérie ,éd,ENL, 1993, P .229

[4] – محمد سيالاسلام بوفلاقة، النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، (نداء اول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس)، تصدير عبد العزيز بوتفليقة، منشورات ANEP ، 2009، الجزائر، ص 31.

أما بن يوسف ين خدة، الذي ساهم بدوره في صياغة بعض المحاور والنقاط التي كانت لها علاقة مباشرة بمستقبل الثورة التحريرية وأبعادها السياسية والفكرية والعسكرية فقد واصل نشاطه في لجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عن مؤتمر الصومام واستطاع أن يبرز مرة أخري في المنطقة المستقلة، رفقة بقية أعضاء اللجنة.

المبحث الثاني: مواقف علي كافي من الثورة التحريرية و مؤتمر الصومام

المطلب الاول: لمحة تاريخية عن حياة علي كافي

ولد علي كافي أكتوبر 1928 بمزرعة قرب الحروش في المكان المسمى مسونة بولاية سكيكدة، وهو من عائلة ريفية محافظة،و كانت أسرته ثرية لمدى جيلين قبل أن يقلص ثراؤها بعد ذلك، وقد عرف والده الشيخ الذي استشهد سنة 1959 بورعه وتقواه.[1]

حفظ علي كافي القرآن الكريم على يد والده، ثم التحق في عام 1946 بمعهد الكتانية بقسنطينة، ومن ثم إلى جامع الزيتونة في سنة 1950 ، وبسبب نشاطه السياسي هناك والضغوط الاستعمارية عاد إلى الجزائر، لكن السلطات الاستعمارية ألقت القبض عليه وسجنته بسكيكدة مدة 6 أشهر وعلى إثر إطلاق سراحه عمل معلما، وفي نهاية نوفمبر 1954 التقى الشهيد ديدوش مراد بسكيكدة ليلتحق بصفوف جيش التحرير الوطني بداية 1955ّ اشتغل مباشرة مع الشهيد زيغود يوسف وكلف بتحضير 20 أوت 1955 ، كما شارك في مؤتمرّ الصومام ضمن وفد الوالية الثانية، وفي 1956 عين قائدا عسكريا لها قبل أن يرقى إلى رتبة عقيد مسؤول عن نفس الولاية.[2]

تقلد علي كافي العديد من المسؤوليات السياسية كتعيينه ممثلا لجبهة التحرير الوطني في القاهرة سنة ،1961 ثم تواصل نشاطه الدبلوماسي في بيروت سنة 1963 دمشق 1966 طرابلس 1970 تونس ،1975 وفي سنة

[1] – كافي علي،،،مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946 – 1962) الجزائر، دار القصبة للنشر، 1999، ص 15.

[2] – نفس المرجع السابق، ص 16.

1990 انتخب أمينا عاما لمنظمة المجاهدين، ثم عضوا في المجلس الأعلى للدولة في يناير ،1992 ورئيسا له في 2 جويلية 1992.[1]

المطلب الثاني: مسار و مواقف علي كافي في الحركة الوطنية (1942 – 1954)

قام علي كافي كغيره من قادة الثورة، بنشاط واسع قبل التحاقه الثورة و التي انطلقت في أول نوفمبر 1954، وقد بدأ مسيرته النضالية في حزب الشعب الجزائري[2] عام 1946م؛ حيث كان يمارس تعليمه هناك بالضبط في المدرسة الكتانية.

ناضل على كافي في خلية حركة الانتصار و الحريات الديمقراطية التابعة للمدرسة الكتانية، بعده مباشرة انظم الى حزب الشعب عقب أحداث 8 مام 1945 التي وقعت فيها مجازر رهيبة ضد الشعب الجزائري، وقد قتل في أحداث قالمة اثنان من أقارب كافي، هذه الخلفية سرت بالتحاق الشاب علي بالخلايا السرية لحزب الشعب، ولم يصل ربيع 1947. حتى أصبح مسؤول فوج.[3]

عقدت جمعية الطلبة الجزائرية اجتماعا لأعضائها، ووافق أغلب الأعضاء على دعم الحركة الوطنية التونسية، حيث تطوع علي كافي اخصيا لتهريب الملفات و اتفق مع ممثل الحركة الوطنية التونسية " الأستاذ (الطاهر قيقة[4]) على أن يكون موعد الالتقاء في مقهى، وفعلا نجح علي كافي في تهريب ملفات المقاومة التونسية؛ ولما وصل إلى

[1] – كافي علي، نفس المرجع السابق، ص 17.

[2] – حزب الشعب الجزائري (P.P.A)، تأسس في 11 مارس 1937، بموجب الاجتماع المنعقد ﺑ "نانتير" بضواحي باريس، شارك فيو 300 عضو، ترأسه مصالي الحاج رئيسا للحزب الجديد،) ينظر: رابح لونيسي وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، (د.س.ن)، ص 24

[3] – محمد عباس ثوار، عظماء (شهادات 17 شخصية وطنية)، دار هومة الجزائر، 2009، ص 290

[4] – الطاهر قيقة: أحد أعضاء حزب الشعب الجزائري ولد بتونس في 30 ديسمبر سنة 1922 بمدينة تكرونة، توفي سنة 1993.

قسنطينة قام بتسليم الأوراق و الملفات إلى مركز الحركة الوطنية بقسنطينة، حيث تسلمه كل من سليم راشي وإبراهيم عواطي وحسن بوجنابة، أعضاء مكتب حزب حركة الانتصار للحريات بقسنطينة.[1]

وبخصوص قصة إبعاده من تونس، يذكر علي كافي هو أن هناك شخص آخر و يحمل نفس اسم علي كافي، من توقرت و له أخ و يحمل نفس اسم أخيه، وعندما نقلوه إلى " غارديماو[2]" مكبلا، بعد إلقاء4القبض عليه في تونس، تبين أنه ليس "علي كافي الآخر.[3]

ويورد علي كافي عن "قصة سجنه بسكيكدة ' "أنو دخل السجن نتيجة حكم قضائي من بكمة سكيكدة قبل سنة 1951، بسبب تورطه في كتابة السياسة على الجدران " حرروا مصالي الحاج" باللغتين العربية والفرنسية، حدثت بعد الزيارة التي قام بها مصالي الحاج إلى الحروش، واعتقل عندما عاد إلى الجزائر في صائفة 1952. إلى مسقط رأسه بالحروش ليقضي العطلة بين ذويه، ليصطدم برجال الدرك يقومون بإيقافه وسجنه، و انعزل علي كافي فترة طويلة بعيدا عن نشاطه السياسي، لأن كل المفروجين عنهم من السجن يمرون بمرحلة المراقبة غير محددة قبل إعادة إدماجهم في الحزب للاعتبارات وقائية.[4]

من خلال ما تطرق اليه سابقا حول النضال السياسي للسيد علي كافي يمكن القول أن علي كافي لم يتوقف عمله في حدود السياسة بل واصل نضاله حتى اندلا ع الثورة التحريرية.

المطلب الثالث: مواقف و مهام علي كافي اثناء الثورة التحريرية

[1] – محمد عباس، نفس المرجع السابق، ص 292.

[2] – غارديماو: هي نقطة عبور في مدينة تونس تقع في أقصى شمال غرب المدينة التونسية بالقرب من الحدود الجزائرية.

[3] – علي كافي، نفس المرجع السابق، ص 28.

[4] – محمد عباس، المرجع السابق، ص 292.

عندما اندلعت ثورة نوفمر، كان علي على اتصال مباشر الشهيد ديدوش مراد القائد الأول للمنطقة الثانية، وكان كقتها مسؤولا على جانب من النظام السري بمدينة سكيكدة التي توجد ضمن الناحية التي توجد ضمن الناحية التي يشرف عليها ديدوش شخصيا .ظل سي علي موقفه هذا ألى ما بعد استشهاد قائد المنطقة في 18 يناير 1955، وقد حل محله بالناحية الشهيد محمود بن نفير، وذات صباح بينما كان "المعلم علي" يؤدي رسالتو التربوية بمدرسة " المستقبل"، علم أن الشرطة الفرنسية أتت إلى المدينة للبحث عنه فتدبروا أمره واستطاع أن يفلت من بين أيديهم، بعد أن أخطأوا طريقهم إليه مرتين، في تلك اللحظة الحرجة صادف علي، مسؤول الناحية محمود بن نفير وكان بدوره يبحث عنه، ومعه "الأمانة" أي المسدس التي نقلت من النظام السري إلى الجهاد المعلن.

اتجه الاثنين معا على جناح السرعة الى منطقة القل و نزلا على حافة الطريق قريبا من الزّمان ليصعدا معا الجبال المجاورة، و في ذات الليلة التقى علي بقائد الولاية الجديد المرحوم زيغود يوسف وتسلم منه المهمة الأولى للالتحاق بالعمل في ناحية الحروش[1].

وقد شارك على كافي في التحضيرات و الهجومات 20 أوت 1955 .، ويورد أنه في شهر جويلية وقع اجتماع، بدائرة الزّمان في دار رابح يونس، في الطريق الجبلي الرابط بين سكيكدة والقل، كان بين مسؤولي الناحية الثانية، ثم تبعه اجتماع موسع لجميع جنود وضباط المنطقة الثانية في دوار المجداجدة ومن بين الذين حضروا اجتماع الزمان

[1] – نفسه، ص 294.

عمار بوقلاز[1] بمرافقة اثنين من ناحية سوق أهراس حيث كانت تابعة للمنطقة الثانية و تسلموا الأوامر و التعليمات من زيغود يوسف استعدادا لليوم المشهود.[2]

عمل علي كافي مباشرة مع القائد زيغود يوسف وبن طوبال سليمان، وعمار بن عودة ومزهودي إبراهيم وحسن رويبح، وكان علي أحد المهندسين للهجومات 20 اوت 1955 مع قائده زيغود يوسف.[3]

و يقول "علي كافي" في قرار 20 أوت 1955 كان خاصا بالمنطقة الثانية، وهو مبادرة من زيغود يوسف، لدفع الثورة خطوة نحو الأمام، والفكرة كانت عبارة عن دعوة إلى عملية كبيرة وشاملة وكانت الوضعية التنظيمية و الحالة المعنوية مؤهلة لمثل هذه العملية، بعد التفاف الشعب حول الثورة وثقته بها وتطلع الشباب نحو التجنيد، وكانت عملية 20 أوت تجربة لمدى مشاركة الشباب الذي التحق بها في العمل العسكري.[4]

المطلب الرابع: دور علي كافي في مؤتمر الصومام

في الطريق إلى مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956، كاف علي كايف ضمن وفد الممثل للولاية الثانية، و كان "كافي" رفقة زيغود يوسف، ومعهم المجاهدون يقومون بدورية لحماية قافلتهم، وإذ بهم يواجهون العساكر وجها لوجه، إذ استيقظ الجنود على وقع الرصاص، نجم عنه هروب العساكر، ويضيف كافي إلى أن مراشدهم اختفى إثر الهجوم، مما جعلهم في معركة الطريق، وبقوا 05 أيام ولكن في الآخر حضروا في المؤتمر [5].

[1] – عمار بوقلاز، هو عقيد عسكري، من أبناء عنابة قائد منطقة قالمة في 1956، (أنظر): محمد الشريف ولد الحسين، عناصر لذاكرة حتى لا أحد ينسى، دار القصبة ، الجزائر، 2009، ص 60.

[2] – علي كافي، نفس المرجع السابق، ص ص 80 – 81

[3] – محمد علوي، نفس المرجع السابق، ص 77.

[4] – علي كافي، نفس المرجع السابق، ص 86.

[5] – نفسه، ص 99 – 101 (بتصرف).

وقد ترأس هذا الاجتماع العربي بن مهيدي، و عين عبان مقررا[1] إلا أن هذا الاجتماع قد شهد غيابات، ويكشف لنا علي كافي عن أسباب أخرى لعدم حضور بعض المناطق ومنها أن القاعدة الشرقية لم تحضر، وكانت ممثلة عبر المنطقة الثانية، و المنطقة الأولى قد واجهت صعوبات بعد استشهاد بن بولعيد، مما أدى إلى عدم وجود من يمثلها في المؤتمر.[2]

كانت الوضعية عبر التراب الوطني تتسم بعدم التنسيق فكل مسؤول يتخذ المبادرة التي يراها مناسبة لمنطقته، كما أن الاتصالات شبه منعدمة، والأسلحة المطلوبة غير متوفرة و لم تكن هناك قيادة موحدة ولا برنامج موحد لبلوغ الأهداف المعلنة في بيان أول نوفمبر و يضاف إلى ذلك الصراعات على زعامة الثورة بين جماعة الداخل و الخارج، إلى أن جاء مؤتمر الصومام الذي أسس لعملية تنظيم الثورة، ووضع لها هيكلة جديدة تتماشى مع الوضع السائد أنذاك الذي أملته الظروف الصعبة، ويصف علي كافي مؤتمر الصومام بالحدث التاريخي العظيم، ويذكر أنه تبنى تقرير المنطقة الثانية الذي أعتبر أرضية أساسية للنقاش خاصة فكرة المجالس الشعبية[3] .

بعد مغادرة لخضر بن طوبال الولاية الثانية رفقة بن يوسف بن خدة وكريم بلقاسم نحو تونس لتكوين القيادة الجديدة للثورة، آلت أمور القيادة حينها إلى علي كافي برتبة عقيد حسب قرارات مؤتمر الصومام، وعضو مندوب عن المنطقة الثانية.

كما يمكن القول أن فكرة عقد مؤتمر الصومام كانت مبادرة زيغود يوسف قائد المنطقة الثانية، الذي هيأ منطقته لاحتضان هذا الحدث، لكن الظروف الصعبة آلت إلى تغيير المكان وعقد بالمنطقة الثالثة بوادي الصومام، ونظرا

[1] – زهير احدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية (1954 – 1962)، ط1، مؤسسة احدادن للنشر و التوزيع، الجزائر، 2007، ص 30.
[2] – علي كافي، نفس المرجع السابق، ص 102.
[3] – علي كافي، نفس المرجع السابق، ص 105.

للتنظيم المحكم الذي عرفته المنطقة الثانية جعل مؤتمر الصومام يستوحي نظامه الوطني من الهيكل التنظيمي للمنطقة الثانية ويعممه على باقي مناطق الوطن.

خلاصة الفصل الثالث:

يعد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م من أبرز أحداث الثورة التحريرية الوطنية، حيث أنه كان ضرورة قد أدركها أعضاء لجنة الستة المفجرين للثورة الجزائرية، و خلال مراحل الثورة الجزائرية المختلفة اتبعت الثورة الجزائرية إستراتيجية عسكرية مختلفة الأسلوب والمنهج، وقد استطاعت جبهة التحرير أن تقود الثورة، رغم الإمكانيات البسيطة التي كانت بحوزتها ضد أحد أكبر قوة استعمارية أوروبية مدعمة من قبل حلفاء الأطلسي، لكن الثورة استطاعت بفضل التحام الشعب الجزائري أن تدخل مرحلة جديدة بعد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م، الذي نظم البلاد تحت قيادة مركزية، وقد عرفت مرحلة ما بعد مؤتمر الصومام بمرحلة الصراع الخلاف أثرت على مسار الثورة وخلقت انشقاقات في وسط صفوف القادة، و بعد تعرفنا على الشخصيتين التارخيتين المناضلتين في الثورة التحريرية و هما بن يوسف بن خدة و علي كافي، و اطلاعنا على أدوارهما في الثورة التحريرية و مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 فقد تبين لنا أنهما اتفقا على شيء واحد و هو أن مؤتمر الصومام هو حدث تاريخي عظيم خدم الثورة التحريرية بالرغم من الظروف الصعبة التي انعقد فيها.

خاتمة

خاتمة

إن الحديث عن ثورة التحريرية تقودنا الى الخوض في غمار الأحداث التي عايشها الشعب الجزائري في مطلع الخمسينيات ، بعد أن أدرك ضرورة تغيير الاتجاه السياسي العقيم و استبداله بما يتماشى مع المرحلة التي برز فيها ثلة من الوطنيين الشباب الذين اقتنعوا بجدوى الحل العسكري وأخذت جهودهم تتجه صوب تكريس هذا الاتجاه بفتح المجال للعمل المسلح الذي بدأ مع المنظمة الخاصة التي ما انفكت أن وقعت في شراك العدو ، ورغم ذلك فإن الفكرة قد ترسخت مع شيء من الخبرة العسكرية المكتسبة من هذه التجربة التي تواصلت إلى إعلان مجموعة الاثنين والعشرين عن التأسيس الفعلي للجنة الوحدة والعمل التي قامة بالإعداد المتكامل للثورة التي انفجرت مع الفاتح من نوفمبر 1954 في مختلف جهات الوطن .

ومن خلال دراستنا لانعقاد مؤتمر الصومام و الظروف التي تم انعقاده فيها و شهادات الرئيسين بن يوسف بن خدة و علي كافي توصلنا الى النتائج التالية:

يتميز مؤتمر الصومام بالشمول والعمق في معالجة قضايا الثورة الجزائرية التي كانت إلى حين انعقاده تعتمد على المبادرات الفردية واجتهادات قادتها الميدانيين فقد أعطى الثورة هيكلا تنظيميا شاملا، في مختلف النواحي السياسية والعسكرية والاجتماعية بحيث لم يترك مجالا لم يدرسه وبذلك عالج مختلف القضايا السابقة، وبفضله أصبحت جبهة التحرير الوطني هي المنظمة الوطنية الوحيدة الممثلة للشعب الجزائري وثورته.

وصف البعض قرارات مؤتمر الصومام بأنها متطابقة مع مبادئ بيان أول نوفمبر الذي نص على إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية، ورغم ذلك فإن جوانبه الإيجابية كثيرة تغطي ما ينسب إليه من سلبيات فهو لأول مرة في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر يكون قيادة واحدة لها صلاحيات الحديث باسم الثورة والجزائر.

إن شخصية الزعيم بن يوسف بن خدة لها مسار تاريخي حافل بالبطولات التاريخية، والأدوار السياسية النضالية، شخصية عايشت الأزمات و التحديات التي عجلت بالانتقال من خندق النضال السياسي إلى العمل الثوري المسلح.

كتابات بن يوسف بن خدة تعتبر من المصادر الأولية و الأساسية لتاريخ الجزائر المعاصر لأن بن خدة يعد من القلائل البارزين الذين اندفعوا للكتابة في الجوانب الغامضة لتاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية للكشف عن نقاط الظل التي خلقت الأزمات السياسية والصراعات بين القادة، بالنظر لموقعه القيادي في حركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية وفي هياكل جبهة التحرير الوطني.

يعتبر بن يوسف بن خدة ذلك الرجل الذي وهب شبابه للقضية الجزائرية، بداية من إسهاماته الكبيرة في تاريخ الحركة الوطنية، و مسؤولياته الثقيلة أثناء الثورة التحريرية، وآرائه و مواقفه الرصينة إزاء قضايا مصيرية في تاريخ الجزائر المعاصر.

كان بن خدة صاحب مشروع حضاري نابع من تكوينه السياسي، اعتمد فيه على مبادئ الدين الإسلامي و القيم التي جاء بها الفاتح نوفمبر 1954م، و هذا ما يظهر لنا في تأسيسه أول حزب سياسي بعد الاستقلال في عام1990م سماه حركة الأمة الذي حاول فيه المزج بين التيار الوطني و الإسلامي.

يرى بن يوسف بن خدة مؤتمر الصومام حدث تاريخي ثوري عظيم غير مجرى الثورة التحريرية و الملأ الفراغ الإيديولوجي و السياسي عن طريق تحديد الأهداف السياسية للحرب، كما زود المجاهدين بمعالم توجيهية لمواصلة الكفاح المسلح.

لم يكن بن يوسف بن خدة فاعلا خلال الثورة فقط، بل أصبح فيما بعد كاتبا ومؤلفا، فقد أثمرت جهوده الفكرية على تأليف مجموعة من الكتب أثناء حياته، و ترك بعضها الأخر في مرحلة الطبع، كان يحضر العديد من الأيام الدراسية عن تاريخ الحركة الوطنية.

و بعد دراستنا لشخصية بن يوسف بن خدة و مسيرته النضالية في الثورة التحريرية و النتائج التي عرضناها سابقا سوف نتطرق الى نتائج دراستنا لشخصية السيد علي كافي و مسيرته النضالية في الثورة التحريرية و هي كما يلي:

نشأ علي كافي في حضن عائلة محافظة وتلقى تربية إسلامية، وقد حفظ القرآن الكريم على يد والده الشيخ حسين الذي كان شديد الحرص على تلقين ابنه مبادئ اللغة العربية، و ألحقه بمعهد الكتانية بقسنطينة لأكمال دراسته هناك وكان الالتحاق الرسمي آنذاك عام 1946، وهذه الظروف هيأت له ليصبح أحد المناضلين السياسيين الذين شهد لهم التاريخ بأدوارهم.

كما كان للسيد علي كافي مواقف وآراء حول بعض الشخصيات والقضايا من بينها: ذكر المرأة في الثورة حيث يشيد علي كافي بدورها في الثورة التحريرية ومدى مساهمتها في الكفاح إلى جانب أخيها الرجل، ويوضح لنا الدور الكبير الذي قامت به المرأة خاصة الريفية التي ضحت بالنفس والنفيس في سبيل تحرير الوطن.

في الفاتح من نوفمبر كان السيد علي كافي من رجال النظام السيري لجبهة سكيكدة لكن شرطة الاحتلال ما لبحث أن اكتشفت الأمر ، فالتحق بصفوف جبهة التحرير الوطني بعد استشهاد قائد الولاية ديدوش مراد في 18 جانفي 1955.

كان السيد علي كافي أحد المهندسين لهجومات 20 أوت 1955، و لعب دورا بارزا في هذا الحدث الهام بالرغم من الصعوبات التي واجهتهم.

شارك السيد علي كافي في التحضيرات والاعدادات لانعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م رفقة القائد زيغود يوسف ضمن وفد الولاية الثانية.

لقد تولى السيد علي كافي قيادة الولاية الثانية سنة 1957م بعد مغادرة بن طوبال حسب قرارات مؤتمر الصومام، واستطاع أن يجعل من الولاية الثانية ذات تنظيم محكم، و قام من خلالها باستحداث أساليب الكفاح المسلح بتطوير حرب العصابات من أجل ضرب العدو و الالحاق به أكبر الخسائر.

كان علي كافي من بين القادة العسكريين الذي حضروا لاجتماع العقداء العشرة عام 1959م.

قد لعب علي كافي دورا بارزا بعد الاستقلال فهو لا يقل أهمية عن دوره خلال الثورة التحريرية، حيث تقلد العديد من المسؤوليات، عمل في وزارة الخارجية واحتراف الدبلوماسية.

و في نهاية القول يجدر بنا الإشارة الى أن السيد بن يوسف بن خدة و السيد علي كافي شخصيتان تارخيتين تركا شهدات لها قيمة تاريخية كبيرة سواء حول انعقاد مؤتمر الصومام أو أي حدث بالثورة التحريرية و حتى الأحداث التي حصلت بعد الاستقلال، مع العلم أن كليهما وصلا الى مناصب عليا و مرموقة في السلطة و الحكم، فقد تولى بن يوسف بن خدة رئاسة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، أما علي كاف فقد كان قائد الناحية الثانية خلال الثورة و رئيس المجلس الأعلى للدولة سنة 1992م.

نرجو أن نكون قد وفقنا في دراسة موضوعنا هذا و نشكر كل من ساعدنا في اكماله مع محاولتنا لجعل الموضوع مفتوحا أمام زملائنا في المجال لإكمال الدراسة حول الشخصيتين المناضلتين الذين أكملا مسيرتهما النضالية حتى بعد الاستقلال.

قائمة المراجع

أولا–المعاجم والقواميس:

شهادة محمد بوضياف، نقلا عن محمد عباس، ثوار ...عظماء، شهادات 17 شخصية ثورية، دار هومة، الجزائر، 2003،

ثانيا–الكتب باللغة العربية:

عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية و نصوصها الاساسية 1954 – 1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012،

محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، موفم للنشر و التوزيع، الجزائر 2006،

محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر 1945، تر: عربي كبوية، دار الخليل القاسمي، الجزائر، 2010،.

– أحمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الالى الى الثورة المسلحة، تر: حاج مسعود مسعود، محمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003،

بلحاج صالح، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008.

محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، (1939 – 1951)، الجزء 02، تر: أمحمد بن البار، شركة دار الامة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2011،

[1]– لمجد ناصر، أحاديث مع أحمد علي محساس أحد مهندسي الثورة التحريرية ، دار الخليل القاسمي للنشر و التوزيع، الجزائر، 2013،

[1] – العمري مومن، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال افريقيا الى جبهة التحرير الوطني، دار الطليعة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2003،

محمد عباس ثوار، عظماء (شهادات 17 شخصية وطنية)، دار هومة الجزائر، 2009،

– زهير احدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية (1954 – 1962)، ط1، مؤسسة احدادن للنشر و التوزيع، الجزائر، 2007،

[1] – هشماوي مصطفى، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2010،

[1] – بوحوش عمار، ،التاريخ السياسي للجازئر من البداية و لغاية 1962، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997،

[1] – بن خدة بن يوسف ،جذور أول نوفمبر 1954، تر ، مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2012،

– لحرش ابراهيم، الجزائر ارض الابطال 1954، (د.م.ن)، (د.ت.ن)،

[1] – سباعي سيدي عبد القادر، الثورة الجزائرية، 1954 – 1962، جامعة بشار، الجزائر، 2022،

– جنانة البخاري، فلسفة الثورة الجزائرية، دار الغرب للنشر و التوزيع، وهران،

– محمد شريف عباس، من وحي نوفمبر (مداخلات و خطب)، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، دار الفجر، الجزائر، 2005،

- الطاهر الزوبيري، مذكرات أخر قادة الأوراس التاريخيين 1929 – 1962 ، ANEP، الجزائر 2008،

-شاذلي بن جديد، مذكرات (1929-1979)، ج1، القصبة، الجزائر، 2012،

- باتريك أفينو، جون بلانشايس، حرب الجزائر ملف و شهادات، تر، بن داود سلامنية، ج 1 ، دار الوعي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م،

- عمار بوحوش ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 م، ط1 ، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1997،

- أحمد الخطيب، الثورة الجزائرية، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1958،

- محمد جغاية، بيان أول نوفمبر دعوة الى الحرب رسالة للسلام تقديم محمد العربي ولد خليفة، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر 1999،

- مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية داخال وخارجا على غرة أول نوفمبر، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2007،

- عمر توهامي، مؤتمر الصومام وأثره في تنظيم الثورة، دار كرم الله، الجزائر،.

- سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السالح، ترجمة : محمد حافظ الجمالي، مذكرات الذكرى الأربعون لعيد الاستقلال، الجزائر، 2002،

- عبد القادر درنور، حوار حول الثورة، إعداد الجنيدي خليفة، ج1، المركز الوطني للتوثيق والصحافة و الاعلام، الجزائر، 1986، .

- إيفه بريستر، في الجزائر تكلم السلاح، ترجمة : عبد الله ف. كيحل، المؤسسة الجزائرية، الجزائر، ،1989

- محمد لحسن أزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956 ،1962 دار هومة، الجزائر، ،2009 .

- يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة ،1962-1954 دار الأمة، الجزائر، ،2012

- محمد تقية،الثورة الجزائرية المصدر، الرمز والمآل، ترجمة: عبد السلام عزيزي، القصبة، الجزائر، ،2010

- غربي الغالي، ,جيش التحرير الوطني , وزارة المجاهدين ، الجزائر، 2005،

- محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ترجمة ، كميل قيصر ، دار الكلمة، لبنان، ،1983 . علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري ،1962-1946 دار القصبة، الجزائر، ،1999.

سعد دحلب ، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، دحلب، الجزائر، ،2007

إبراهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية ،62-54 دار هومة الجزائر، ،2007 .

محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر: كميل قيصر ، دار الكممة، لبنان، 1938م،

سعد دحلب ، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، دحلب، الجزائر، ،2007

عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر(دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية)، دار هومة، الجزائر، ،2004،

عيسى كشيدة، مهندسو الثورة، شهادة، تر: موسى أشرشور، منشورات الشهاب، الجزائر، 2003،

عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954 – 1962، دار المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2012،

محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عاميا الأول، ط6، دار البحث، قسنطينة، 1765،

عبد الحميد عوادي ، القاعدة الشرقية ، دار الهدى ، عين مليلة، 1993،

عمر توبامي، مؤتمر الصومام وأثره في تنظيم الثورة، دار كرم اهلل، الجزائر، (د.س.ن)،

عبد القادر حميد، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007م،

نور الدين حاروش، مواقف بن يوسف بن خدة النضالية والسياسية: قراءة في تاريخ الجزائر الحديث، ط1، دار الأمة للطباعة والنشر و التوزيع، الجزائر ، 2011،

– بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، ط1،دار النعمان، الجزائر، 2004م،

– بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر1945م، تر، مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية للنشر والتوزيع الجزائر، 2012،

– الطاهر آيت حمو، رجال صنعوا التاريخ: لقاء مع الرئيس بن يوسف بن خدة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011،

–بنٌ وسف بن خدة، شهادات ومواقف، ط1 دار النعمان للنشر والتوزٌيع، الجزائر، 2004،

ثالثا– المجلات العلمية والدوريات

عبد المالك بوعويرة، اللجنة الثورية للوحدة و العمل و دورها في الازمة الحزبية لحركة الاتصار للحريات الديموقراطية (23 مارس 1954 – 01 نوفمبر 1954)، مجلة الحوار الفكري، المجلد 15، العدد 02، جامعة أدرار، 2020،

– عامر رخيلة، أبعاد ومفاهيم لبيان أول نوفمبر 1954، مجلة المصادر، العدد 4، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر، 2001،

– الصادق عماري، "نداء أول نوفمبر المبادئ و الأطر"، جريدة صوت الأحرار، يومية جزائرية، الوطن، العدد 5090، 2014.

[1] – نعيم الرفاعي، الاعلان، الموسوعة العربية، مجلد2، هيئة الموسوعة العربية، دمشق،

[1] – محمد قدور ، رد فعل الفرنسيين و موقف أحزاب الحركة الوطنية من اندلا ع الثورة التحريرية 01 نوفمبر 1954م، مجلة الدراسات الافريقية بالجزائر، المجلد 03، العدد 08، 2020،

[1]– جمال يحياوي، الظروف الدولية والمحلية لانعقاد مؤتمر الصومام، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ،2001، ص .132.

– مصطفى الهشماوي، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ،1954 الجزائر، (د.س، ن)،

عن لسان جبهة التحرير الوطني، جريدة المقاومة الجزائرية، دورية، العدد،02، 15 نوفمبر ،1956

– نصوص أساسية لجبهة التحرير (–54 62) وزارة الإعلام والثقافة، أوت ،1976

– مصطفى الهشماوي، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ،54 الجزائر، .(د،س،ن)،

– طاهر جبلي، مؤتمر الصومام والقاعدة الشرقية، المصادر، ع،9 المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر السداسي ا-ول ،2004 ص ص 216 – 217.

– محمد زروال ، إشكالية القيادة في الثورة قبل مؤتمر الصومام وبعده، محاضرات المجلس الإسلامي الأعلى، الجزائر، 2000 ،

– عبد القادر حميد,عبان رمضان(محاكمة من أجل الحقيقة ,) منشورات الشهاب ,الجزائر2003,.

– أهم العناصر البارزين في مجلس الثورة هم : عبان رمضان، العربي بن مهيدي، كريم بمقاسم ويوسف بن خدة، بالإضافة إلى سعد دحلب، لأنها المجموعة التي شكمت لجنة التنسيق و التنفيذ الأولى.

– جمال قنان ، "تشكيل الحكومة المؤقتة نقمة نوعية دبلوماسية جبهة التحرير الوطني "، مجلة الذاكرة ، العدد ،04، 1996.

[1]– جريدة الأمة، هي جريدة وطنية ناطقة باللغة الفرنسية، تأسست في باريس في عهد حزب نجم شمال إفريقيا، كانت مهتمة الدفاع عن حقوق مسلمي إفريقيا الشمالية، صدر أول عدد منها في شهر أكتوبر 1930م، مؤسسها و مديرها السياسي مصالي الحاج، و رئيس تحريرها عمار عيماش، توقفت عن الصدور نهائيا في نهاية الحرب العالمية الثانية . ينظر: بشير بلاح وآخرون، تاري الجزائر المعاصر-1830 – 1989 ،ج 1 ، دار المعرفة، الجزائر، 2010م،

- عبد الحميد السقاي، الزبير بوشلاغم، حديث ذو شجون مع بن يوسف بن خدة، مجلة أول نوفمبر1945م، العدد،86 المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر1987،م،

– لزهر بديدة، رجال من ذاكرة التاريخ، ج،10 وزارة المجاهدين، الجزائر، د. ت،

– محمد سيالاسلام بوفلاقة، النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، (نداء اول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس)، تصدير عبد العزيز بوتفليقة، منشورات ANEP ، 2009، الجزائر،

– عمار بوقلاز، هو عقيد عسكري، من أبناء عنابة قائد منطقة قالمة في 1956، (أنظر): محمد الشريف ولد الحسين، عناصر لذاكرة حتى لا أحد ينسى، دار القصبة ، الجزائر، 2009،

رابعا– الأطروحات والمذكرات

- إبراهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية (1054 – 1962)، دار هومة ، الجزائر، 2005

- أحمد منغور ، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية (1954 – 1962)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص تاريخ الحركة الوطنية، كلية العلوم الاسانية و العلوم الاجتماعية، قسم التاريخ و الأثار، جامعة قسنطينة، 2006،

- قطوش وهيبة، الثورة الجزائرية في الصحافة التركية، (1954 – 1962)، مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الجزائر 02 قاسم سعد الله، كلية العلوم الانسانية، قسم التاريخ، 2016 – 2017،

- بوعريوة عبد المالك ، العلاقات بين الولايات التاريخية للثورة التحريرية الجزائرية 62-54 ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، جامعة الجزائر، قسم التاريخ، ،2006-2005

- حكيمة شتواح، "المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية 1962-1954"، رسالة ماجستير، منشورة، إشراف عبد الحميد زوزو، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية و الاسلامية، جامعة الجزائر، الجزائر، ،2000/2001

- بوخوش الجودي، دور بن يوسف بن خدة في الثورة التحريرية (1945 – 1962)، دراسة تاريخية، مذكرة ماجيستير، جامعة الجزائر، 2007،

- عقيلة ضيف الله، "التنظيم السياسي و الاداري في الجزائر1962-1954"، رسالة دكتوراه، منشورة، معيد العموم السياسية، جامعة الجزائر، الجزائر، ،1995

- حسين لحول، من مواليد مدينة سكيكدة يوم 17 ديسمبر191م، بعد دراسة ابتدائية واعدادية ناجحة بالمدينة اضطرت عائلته إلى الهجرة نحو العاصمة في سنة 1933م، اتصل بالرعيل الأول من مناضلي نجم شمال إفريقيا أمثال أحمد مزغنة و ابراهيم غرافة، و في سنة 1935م أصبح أول دائم للحركة في الجزائر، و عندما حل مصالي إلى الجزائر في صائفة 1937م أصبح لحول من أقرب مساعديه، وكان من رفاقه في سجن بربا روس والحراش ما بين أوت 1937م وسبتمبر1938م، عين كأمين عام للجنة المركزية لحزب حركة الانتصار في ربيع 1951م، كان من أبرز معارضي مصالي في اللجنة المركزية، و قد انتهت هذه المعارضة إلى أزمة -1953 – 1954 م، كما كان باسم إدارة الحزب على صلة بالعناصر الثورية العاملة في سبيل الثورة المسلحة، و قدم يد المساعدة للجنة الثورية و العمل، و قبيل اندلاع الثورة كان لحول رفقة أمحمد يزيد في القاهرة في إطار المباحثات والاتصالات مع التيارات الأخرى، بعد الاستقلال شغل منصب مدير ديوان السكن و مؤسسة المنتجات النسيجية. توفي في الجزائر سنة 1995م. ينظر: محمد عباس، رواد الوطنية: شهادات 12 شخصية وطنية، دار الهدى، الجزائر، 2009م.

- كافي علي،،،مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946 - 1962) الجزائر، دار القصبة للنشر، 1999،.

خامسا – الكتب باللغة الفرنسية

Mabrouk Belhocine: Le courrier Alger le caire 1954. 1956 et le - congrès de la Soummam dans la Révolution ; casbah ; éditions, Alger, 2000

[1] - Farouk Zahi, L'Appel du 1er Novembre 1954, le document politique «essentiel» de la Révolution, le courier d'ALGER, 2009

Benjamin Stora, « Algérie histoire contemporaine 1830-1988 », Casbah Edition, Alger, 2004

Philippe Tripier << Autopsie de la guerre de l'Algérie >>, op.cit,

[1] TAHRI Hamid," Benkhedda Benyoucef, Proscrit, poursuivi jusque sa tombe ", El Watan, 9 septembre 2010

KIOUANE Abderrahmane, Moments du Mouvement National, -texte et position, édition, ENAG, Alger, 2009,

Mohamed lebjaoui : Vérités sur la Révolution Algérienne , ed ,Gallimard ,Paris, 1970

-Ben Khedda : Abane –Ben m'hidi, leur apport à la Révolution , ed, Dahlab,Alger ,1998,

Khalfa Mammeri :Abane Ramdane ,Heros de la guerre d'Algérie ,éd,ENL, 1993,.